



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم الاقتصادية؛ تخصص إقتصاد كمي
بعنوان:

العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري لدول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2019

من إعداد الطالبين: بن رويثة مراد
شيني صلاح الدين
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:/...../.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ (جامعة ورقلة) رئيسا
الأستاذ/ميلودي عبد العزيز (جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
الأستاذ/ (جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع علوم الاقتصادية؛ تخصص إقتصاد كمي
بعنوان:

العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري لدول المغرب العربي خلال الفترة 1990-2019

من إعداد الطالبين: بن رويحة مراد
شيني صلاح الدين
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:/...../.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:
الأستاذ/..... (جامعة ورقلة) رئيسا
الأستاذ/ ميلودي عبد العزيز (جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
الأستاذ/..... (جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

الاهداء

يهدي كل واحد منا هذا البحث إلى الذين كان لسان حالهم الدعاء لنا لتوفيق والسداد

الأم والأب العزيزين أطال الله عمرهما؛

إلى روح أبي الزكية رحمه الله عليه (مراد)؛ الزوجة والأولاد؛ الإخوة والأخوات؛ جميع الأهل

والأقارب؛ الأصدقاء؛ الزملاء في الدفعة العمل

إلى جميع المعلمين والاساتذة الذين دروسنا وكان لهم الفضل بعد الله

في تعليمنا خلال مسارنا الدراسي

نتقدم بفائق الاحترام والتقدير وأسمى العبارات إلى لكل من ساهم

في إتمام هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة

بن روبنة مراد

شيني صلاح الدين

شكر وعرّفان

نشكر الله عز وجل، الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز هذا البحث، وفتح لنا الأبواب من حيث

لا نعلم، فما كنا لنصل لما وصلنا إليه لولا أن وفقنا الله عز وجل، فالحمد والشكر لله كثيرا، ونسأله تعالى

أن يجازي عنا خيرا كل من قدم لنا يدي العون والمساعدة لإنجاز هذا البحث.

ونتقدم بجزيل الشكر وتكريم وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ المشرف ميلودي عبد العزيز على

قبوله الإشراف على إنجاز هذا البحث، وعلى توجيهاته وحرصه المستمرين.

كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ خويلد ابراهيم الذي قدم لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذه المذكرة

ونوجه فائق امتناننا وتقديرنا إلى لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذه المذكرة

ولكل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإنجاز هذا البحث.

بن روية مراد

شيني صلاح الدين

الملخص:

هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري لدول المغرب العربي الخمس خلال الفترة من 1990-2019، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري للإحاطة بمتغيرات الدراسة، واعتمدت الدراسة على الجانب التطبيقي على نماذج بيانات PANEL ARDL لاختبار العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري، كما حاولنا بناء نموذج قياسي لتوضيح العلاقة الطويلة والقصيرة الاجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وخلصت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين سعر الصرف والميزان التجاري بالنسبة للنموذج ككل، حيث أي تغير في سعر الصرف يؤثر مباشرة في الميزان التجاري، كما ان النموذج ككل لديه آلية لتصحيح الخطأ والعودة الى التوازن في المدى الطويل.

اما بالنسبة لكل دولة على حدي فوجدنا ان كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا لديهم آلية لتصحيح الخطأ والعودة الى الوضع التوازني في الاجل الطويل، اما بالنسبة للمغرب وتونس لا توجد لديهم الية لتصحيح الخطأ وابتعادهم على الوضع التوازني في المدى البعيد.

كلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان تجاري، نموذج ARDL PANEL

Abstract:

The goal of the study is to analyse the dynamic relationship between the exchange rate and the trade balance of the five Maghreb Arabic countries during 2019-1990. The theoretical part of the study based on the descriptive and analytical approach to cover all the different sides of it, as for the practical part the data models PANEL ARDL is adopted to examine the relationship between the exchange rate and the trade balance, for the model as a whole. Also, we tried to build a typical pattern to illustrate long and short-term relationships using the error correction model.

The study derived to the existence of a long-term relationship between the exchange rate and the trade balance whereas any change in the exchange rate influence directly in the trade balance; as that the whole pattern has the ability to correct automatically the error and go back to the balance in long term.

We found for each country separately, that Algeria, Libya and Mauritania have a way to correct the error and return to the equilibrium situation in the long term; but for Morocco and Tunisia, they do not have a way to correct the error and avoid the equilibrium situation in the long run.

Key words: exchange rate, trade balance, ARDL Panel DATA

قائمة المحتويات

الصفحة	البيان
III	الاهداء
IV	شكر وعرهان
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الاختصارات والرموز
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري
3	المبحث الأول: مفاهيم حول السعر الصرف والميزان التجاري
18	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
6	الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري
25	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة
32	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج
49	الخاتمة
53	قائمة المراجع
60	قائمة الملاحق
70	الفهرس

قائمة الجداول

رقم الصفحة	رقم وعنوان الجدول
39	جدول رقم 1.2: الدراسة الاحصائية لمتغيرات الدراسة
41	جدول رقم 2.2: اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة ومستوى استقرار المتغيرات عند مستوى معنوية 5 %
44	جدول رقم 2.3: المقارنة بين المقدرات الثلاث لتقدير نموذج PANEL ARDL
45	جدول رقم 2.4: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل دولة

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	رقم وعنوان الشكل
12	الشكل رقم 1.1: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.
34	الشكل رقم 1.2: تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية لدول المغرب العربي للفترة بين 1990 – 2019
39	الشكل رقم 2.2: تطور الميزان التجاري لدول المغرب العربي للفترة بين 1990 – 2019.
40	الشكل رقم 2.3: اختبار الاستقلالية لسعر الصرف والميزان التجاري عن طريق اختبار (2004/2015) Pesaran
42	الشكل رقم 2.4: نتائج اختبار التجانس ل Sawamy1970
43	شكل رقم 2.5: نتائج اختبار التكامل المشترك ل Westerlund
45	الشكل رقم 2.6: نموذج وسط المجموعة المدمج PMG للنموذج ككل.

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	الدالة الأصلية	الدالة باللغة العربية
IMRAD	Introduction, methods, results and discussion.	المقدمة، الطريقة، الأدوات، النتائج والمناقشة
ER	Exchange rate.	سعر الصرف
TB	Trade balance.	الميزان التجاري
ARDL	Autoregressive distributed lag.	نموذج الانحدار الذاتي الموزع
MG	Mean group.	وسط المجموعة
PMG	Pooled Mean Group.	وسط المجموعة المدمج
DFE	Dynamic Fixed Effect.	التأثيرات الديناميكية الثابتة
Std. Dev	Standard Deviation.	الانحراف المعياري
ECT	Error Correction Term.	معامل تصحيح الخطأ

قائمة الملاحق

الصفحة	رقم وعنوان الملحق
60	الملحق رقم 1 : بيانات المتغير التابع والمستقل
63	الملحق رقم 2 : ملخص حول اختبارات جذر الوحدة في البيانات الطولية.
64	الملحق رقم 3 : احصائيات وصفية متغيرات الدراسة.
64	الملحق رقم 4: اختبار جذر الوحدة للميزان التجاري في المستوى
65	الملحق رقم 5 : اختبار جذر الوحدة للميزان التجاري بعد الفرق الأول.
65	الملحق رقم 6 : اختبار جذر الوحدة لسعر الصرف في المستوى.
66	الملحق رقم 7 : اختبار جذر الوحدة لسعر الصرف بعد الفرق الأول.
66	الملحق رقم 8 : نتائج اختبار درجات التأخير المثلى لنموذج ARDL
68	الملحق رقم 9 : نتائج مقدره MG.
68	الملحق رقم 10 : نتائج مقدره DFE
69	الملحق رقم 11 : نتائج مقدره PMG كل دولة على حدى.

مقدمة

المقدمة

أ. توطئة:

يتمثل دور الدولة - في ظل العولمة وتحرير التجارة والتكتلات الاقتصادية الذي يعيشه الاقتصاد العالمي، ومن خلال سعيها الى تحقيق الاستقرار الداخلي - والمتمثل في: تحقيق نمو اقتصادي وميزان مدفوعات متوازن بشرط معدلات بطالة وتضخم منخفضة توجب وجود آلية واضحة لتقييم كل مبادلاتها مع الدول الاخرى وتسوية المدفوعات الدولية، حيث أن هذه التسوية في المدفوعات الدولية تختلف تماما عن المدفوعات الداخلية، بحكم أن المدفوعات المحلية تتم بواسطة عملة محلية في حين أن التبادل التجاري الدولي يتطلب نوع من المقارنة بين عملتين على الأقل لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل، وتتم هذه المقارنة على أساس ما يسمى سعر الصرف.

تعتبر تقلبات أسعار الصرف انعكاسات على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، وبشكل مباشر على قطاع التجارة الخارجية بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة الخاصة.

ما يميز التجارة الخارجية في دول المغرب العربي بالأحادية في التصدير ومرتبطة بالدولار الأمريكي حيث أن جل الدول المغربية تصدر مواد اولية (نפט، غاز، معادن، ثروة سمكية) بالإضافة الى السياحة فأى تغير يطرا على الدولار الأمريكي يحدث تغيير في سعر الاقتصاد هذه الدول، نظرا لضعف القدرة الشرائية لعائدها أمام ارتفاع فاتورة الواردات وهو ما انعكس سلباً على الميزان التجاري.

اعتمادا على الجدل القائم في الفكر الاقتصادي حول علاقة سعر صرف العملة بوضعية الميزان التجاري ومن خلال موضوع بحثنا سنقوم بدراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري لبلدان المغرب العربي، قمنا بصياغة اشكالية الدراسة من خلال الاجابة على التساؤل الجوهرى التالي:

ما مدى أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري لبلدان المغرب العربي خلال الفترة 1990 – 2019؟
ولإحاطة بكل جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يتأثر سعر الصرف بالمؤشرات الاقتصادية الكلية؟
2. هل هناك علاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري المغربي؟
3. هل يمكن ان نعتبر ان الفائض في الميزان التجاري دلالة على صحة الاقتصاد؟
4. هل يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تحسين وضع الميزان التجاري؟
5. ما طبيعة العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري لبلدان المغرب العربي؟

ت . الفرضيات:

تقضي النظرية الاقتصادية بأن تخفيض قيمة العملة يعمل على تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة حجم الصادرات وتخفيض حجم المستوردات في المدى الطويل. وعليه، فإن الدراسة تفترض ما يلي:

1. يتأثر سعر الصرف بالمؤشرات الاقتصادية الكلية
2. توجد علاقة بين تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري المغربي.
3. يمكن ان نعتبر بان الفائض في الميزان التجاري دلالة على صحة الاقتصاد.
4. يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى تحسين وضع الميزان التجاري أي وجود علاقة طردية.
5. توجد علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي والميزان التجاري المغربي.

ث. مبررات اختيار الموضوع:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الطابع القياسي من أجل التعرف أكثر على الأساليب الكمية المستخدمة في الدراسات الاقتصادية.
- تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي والكملي وعلاقتها بموضوع التجارة الدولية.
- الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا.
- محاولة منا إثراء المكتبة الجامعية في هذا النوع من الدراسات التي لم تأخذ الاهتمام الكافي بالرغم من الأهمية البالغة.
- ارتباط الموضوع بالحالة الراهنة للجزائر وهذا في ظل تدهور أسعار البترول، حيث تتبع الجزائر سياسة التقشف وترشيد النفقات، ومن الأولى من ذلك تقليل الخسائر الناتجة عن الفرق في سعر صرف العملات والتقليل من الواردات.

ج. أهداف الدراسة وأهميتها:

المهدف من هذه الدراسة هو لمعرفة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري المغربي وتحديد نوعية العلاقة ومعرفة القوة التأثيرية لكل متغير .

تكمن أهمية الدراسة في معرفة علاقة أسعار الصرف وتطور رصيد الميزان التجاري في الدول المغاربية اعتمادا على الجانب التطبيقي حتى يمكن لنا إعطاء حيز هام للدراسة القياسية التي من شأنها إثراء فكرة شاملة عن صحة القول إن لسعر الصرف دور قوي في تأثير على الميزان التجاري وكل هذا مع عدم اهمال لمميزات الاقتصاد المحلي لكل دولة.

ح. حدود الدراسة:

فيما يخص الإطار المكاني حيث تطرقت الدراسة للبحث عن العلاقة بين تغير سعر الصرف على الميزان التجاري للدول المغرب العربي. أما بالنسبة للإطار الزمني فأن الدراسة شملت الفترة الممتدة من 1990-2019.

خ. منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع إتباع المنهج الوصفي والتحليلي في القسم النظري كما استخدمنا في القسم التطبيقي المنهج الكمي من خلال الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

د. مرجعية الدراسة:

اعتمدنا في الدراسة على مجموعة من المقالات منشورة في مجالات علمية مختلفة (اجنبية وعربية) ومذكرات واطروحات دكتوراه والكتب ذات الصلة بالدراسة ومواقع الكترونية ومعلومات ومعطيات من البنك العالمي وتقارير البنوك المركزية.

ذ. صعوبات الدراسة:

أي بحث علمي أكاديمي لا يخلو من الصعوبات العلمية والعملية على اختلاف أنواعها التي تعترض الباحث خلال بحثه، وهذا هو لب البحث العلمي، ومن أهم الصعوبات التي اعترضت عملنا هذا المتواضع هي :

- أن جل الابحاث والدراسات التي تناولت سعر الصرف والميزان التجاري اقتصرت في الإطار المكاني بدراسة كل قطر منفرد؛
- كثرت المعطيات الرسمية واتساعها بين أقطار المغرب العربي، مع تضاربها واختلافها باختلاف المصادر والهيئات، هذا ما خلق لدينا صعوبات في جمعها وفي للوصول لتحديد المعطيات الدقيقة والمناسبة للدراسة خاصة في المعلومات المتعلقة بموريتانيا وليبيا نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسة التي تشهدها المنطقة؛
- صعوبة العمل في ظل الوضع الراهن الذي تشهده البلاد من وباء كورونا.

ر. هيكل البحث:

وبهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع وكذا محاولة منا للإجابة على الإشكالية وكذا التساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين.

الفصل الأول خاص بالجانب النظري من خلال مبحث أول حول أساسيات ومفاهيم سعر الصرف والميزان التجاري، ومبحث ثاني خصص لعرض الدراسات السابقة وتحديد موقع الدراسة الحالية منها.

أما في الفصل الثاني خصص للجانب التطبيقي فتم تقسيمه الى مبحثين، مبحث أول عرضنا من خلاله الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة ومبحث ثان لعرض ومناقشة النتائج المتوصل اليها.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

تمهيد:

مع الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول في ميادين واسعة من تدفقات السلع والخدمات وحركية رؤوس الاموال من جهة وتعدد العملات المتداولة من جهة أخرى استوجب وجود آلية واضحة لحل مشكلة اختلاف العملات المتداولة حيث أن تسوية التبادل المحلي يتم بالعملية المحلية في حين أن التبادل الدولي يكون بالعملات الأجنبية، حيث يتم قياس ومعادلة العملات المتداولة ومن ثم تسويتها باستعمال ما يسمى : بسعر الصرف.

تبرز أهمية سعر الصرف في عملية وصل الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي من خلال معالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالمياً، وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أم شركات أم بنوك..... الخ

ونظراً لأهمية سعر الصرف كونه العنصر المحوري في الأدبيات المالية الدولية وللإلمام بالموضوع قمنا بتقسيم دراستنا لهذا الفصل الى مبحث أول يتضمن من خلال المطلب الأول كل المفاهيم العامة لسعر الصرف وسوق الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف ومحددات أنظمة الصرف، وفي المطلب الثاني خصصناه لأدبيات حول الميزان التجاري من خلال التطرق الى مفهوم الميزان التجاري وأقسامه وكذلك العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

كما تضمننا هذا الفصل مبحث خاص بعرض جملة من الدراسات السابقة وتوضيح اوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم حول السعر الصرف والميزان التجاري

قبل الخوض في الدراسة وجب التطرق في هذا المبحث، إلى المفاهيم والادبيات حول سعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف.

المطلب الأول: المفاهيم والادبيات حول سعر الصرف

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

أولاً: تعريف سعر الصرف:

هو عبارة عن عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويعرف كذلك بأنه السعر الذي بموجبه يتم استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية¹.
تقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات قياس العملة الوطنية، وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات من العملة الوطنية²، وهذا هي طريقة التسعيرة المباشرة (بريطانيا مثلاً) غير أن هناك دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة، وهذا ما يعرف بالتسعيرة غير المباشرة

ثانياً: أشكال سعر الصرف:

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من أسعار الصرف نذكر أهمها:

1. سعر الصرف الاسمي:

هو سعر صرف عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية أو العكس دون إبراز القوة الشرائية للعملة، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي وفقاً للطلب والعرض عليه في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة.
وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية³.

2. سعر الصرف الحقيقي:

هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لمبادلة وحدة واحدة من العملة المحلية، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر جيد لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية⁴، حيث توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والقدرة التنافسية.

1 - فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية" مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2003، ص 203 .

2 - محمد كمال خليل الحمزاوي، "سوق الصرف الأجنبي ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره"، منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 17.

3 - عبد المجيد فدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103 .

4 - أمين صيد، "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، 2013، ص 02.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

3. سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية¹.

4. سعر الصرف التوازني:

هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب بعيدا عن تدخل الدولة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي كونه يمثل التوازن المستدام في ميزان المدفوعات:

ثالثا: وظائف سعر الصرف:

إن سعر الصرف يمارس عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها²:

1. وظيفة قياسية :

حيث أعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سلعة معينة مع أسعار السوق العالمية).

2. وظيفة تطويرية:

تستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال تشجيع الصادرات، كما يمكن أن تؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية.

3. وظيفة توزيعية:

وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم وتخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة، أي التغير في سعر صرفها ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود كرصيد لدي البنوك المركزية في الدول الأخرى.

الفرع الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.

أولا: أنظمة سعر الصرف

يعرف نظام الصرف بأنه مجموعة من القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف³. وهنا يمكن التمييز بين بعض أنظمة سعر الصرف وهي:

¹ J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, **Mapping a country's competitive position: a real exchange rate approach**, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3, 2011, p234

² - علي بن قدير، دراسة اثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي -دراسة حالة الجزائر -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي - مولاي الطاهر- سعيدة دفعة 2004/2005، ص-11

³ -Amina LAHRECHE, **L'économie mondiale**, édition le découverte, Paris, 1999, P 93

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

1 - نظام سعر الصرف الثابت¹

تتدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه بقيم ثابتة، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين و وزن ثابت من الذهب أو التثبيت بعملة واحدة تتميز بالقوة والاستقرار (كما هو الحال في الدينار الاردني مع الدولار الامريكاني) او من خلال تثبيت و ربط العملة المحلية بسلة من العملات (مثلا عملات الشركاء التجاريين الاساسيين).

2 - انظمة أسعار الصرف المرنة:

تتميز هذه الانظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على اساس بعض المعايير منها، المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، تقوم السلطات النقدية بالتدخل فقط من أجل توجيه سياساتها النقدية ومن هذه الاجراءات سياسة التعويم الحر (النظيف) والتعويم المدار (غير النظيف) لتعديل اسعار صرفها.

أ. التعويم المدار:

ضمن هذا النظام يسمح بتقلب سعر الصرف وفق قانون العرض والطلب لكن تتدخل السلطة النقدية من خلال تعديل اسعار صرفها اساس مستوى الاحتياطي النقدي من العملات وضعية ميزان المدفوعات. والتدخل في هذا النوع من الأنظمة لا تحكمه قواعد نحو مجال أو نسبة معينة ولا يحدده وقت أو آلية معينة²

ب. نظام التعويم الحر :

يتميز هذا النظام بعدم تدخل الدولة هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملات ان تتغير صعوداً وهبوطاً وفق قانون السوق وبالتالي فإن هذا النظام يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها ان تتكيف مع الاوضاع السائدة.

3 - نظام الرقابة على الصرف:

تقوم الدولة بالرقابة على الصرف من خلال فرض قيود تنظيمية في التعامل بالنقد الأجنبي وباحتكار عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، كما تعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على ألا تترك سعر الصرف يتقيد بمسألة العرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المقرر له³.

¹ - مشهور هذلول بربور، "العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، تخصص المصارف ، الأردن، 2008 ، ص37.

² - ماهر كنج شكري، مروان عطوان، " المالية الدولية :العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص215

³ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع — لبنان، 2003، ص 115

ثانياً: التفسيرات النظرية لسعر الصرف

1. نظرية تكافؤ القوة الشرائية:

طرح الاقتصادي السويدي كاسل 1916 هذه النظرية والتي تنص على أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، أي يجب أن نكون قادرين على شراء نفس السلعة من السلع في أي دولة مقابل نفس المقدار من العملة أي تقدير العملة بمقدار ما نستطيع الشراء بها¹.

2. نظرية تعادل أسعار الفائدة:

افترض الاقتصادي كينز سنة 1923 أن سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة حيث أنه قد وضع في تصوره الهدف الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف، فهي تربط تغيرات سعر الصرف بتغيرات معدلات الفائدة الموجودة في مختلف العملات².

تنص هذه النظرية إن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى يدفع المستثمرين بتوظيف أموالهم أي زيادة الاستثمار الاجنبي وبالتالي زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية

3. النظرية الكمية:

إن المحتوى الاساسي للنظرية الكمية يتلخص في ان الزيادة في كمية النقود مع ثبات بقية العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ضعف الوضع التنافسي، سوف تزداد الواردات وتقل الصادرات و هذا ما يقابله ارتفاع الطلب على عملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، و انخفاض في الطلب على العملة المحلية و زيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع³.

4. نظرية الأرصدة

تقوم الفكرة الأساسية لنظرية الأرصدة على اعتبار أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير، ففي حالة الفائض (رصيد موجب) يكون هناك زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز وبالتالي الزيادة في عرض العملة المحلية مما يؤدي إلى تراجع في قيمتها الخارجية. فقد شهد المارك الألماني قوته خلال الحرب العالمية الاولى، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود وارتفاع مستوى الأسعار، وهذا راجع لتوازن ميزان المدفوعات لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة⁴.

1 - سي بول هالوود، رونالد ماكدونال، النقود و التمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص214

2 - Raphaele BELLENDO, Armand COLIME, « finance international », paris,1993.p 95.

3 فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009 ، ص228

4 بلحشر عائشة، "سعر الصرف الحقيقي التوازي-دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم - الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013 ص 54

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

5. نظرية ماندل_ فملنغ في تحديد أسعار الصرف:

قام الاقتصاديان ماركوس فملنغ 1962 وروبرت ماندل 1963، بطرح نموذج نظري يسمح بتحليل أثر السياسات الاقتصادية والازمات الخارجية في مختلف نظم وفي كل الحالات يهتم بحرية رؤوس الأموال الدولية ويستعمل هذا النموذج كنظرية للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل.

يرى العالمان أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف والنشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، ومستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أنه توجد علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي ومستوى أسعار الفائدة الأجنبية، تؤدي الزيادة في النشاط المحلي وأسعار الفائدة الأجنبية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي الخارجي وانخفاض قيمة العملة المحلية

الفرع الثالث: سوق الصرف الأجنبي

أولاً: مفهوم سوق الصرف:

يعرف سوق الصرف الأجنبي بأنه السوق الذي يتم فيه مبادلة العملة الوطنية والعملات الأجنبية، ويمكن أن تتم المبادلة بين أي عمليتين أجنبيتين وذلك من خلال البنوك وشركات الصيرافة وغيرها من المؤسسات المالية في الدولة¹، وتنقسم أسواق الصرف إلى قسمين:

1. سوق الصرف العاجلة (الأنبي):

تُجرى فيه المعاملات المتعلقة ببيع وشراء العملات الأجنبية ويتم التسليم فور الانتهاء من عقد الصفقة، ويجب أن يكون هذا التبادل خلال 48 ساعة بعد تاريخ العملية، وكما أنه يتم تحديد أسعار الصرف في هذا السوق بقانون قوى العرض والطلب.

2. سوق الصرف الآجلة:

في هذا السوق يتم الاتفاق على سعر صرف حالي فوري لحظة إبرام العقد، على ان يتم التسليم والدفع بعد 48 ساعة على الأقل وقد تطول المدة الى أكثر من ذلك (شهر، 06 أشهر....).

ثانياً: المتعاملون في سوق الصرف

يتكون سوق الصرف الأجنبي من عدة متعاملين يتمثلون أساساً في²:

1. البنك المركزي :

ويتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة ثانية بتنفيذ أوامر الحكومة باعتباره بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة، يكون هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، لأنه يعتبر مسؤولاً عن سعر صرف العملة.

2. البنوك التجارية والمؤسسات المالية :

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 107

2- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 311

3. السماسرة:

يقوم هؤلاء بدور الوساطة والتفاوض بين البائعين والمشتريين في عمليات الصرف الأجنبي، ويعتمد السماسرة على ممارستهم وخبرتهم ومعرفتهم بظروف السوق وحجم المخاطر التي تنجم من عمليات الصرف

ثالثاً: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة أقل لغيرها، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية نذكر منها

1. العوامل الاقتصادية :

هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف نذكر منها ما يلي:

أ. كمية النقود:

إن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وهذا ما أكده " ملتون فردمان " إذ يرى أن حركة الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود، وبالتالي هذا يجعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وينتج على ذلك ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.

ب. معادلات التضخم :

يؤدي ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات الوطنية انخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى في سوق الصرف وهذا ما سيدفع الممتلكين الوطنيين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي العملات الأجنبية، وبهذا تستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل الأجانب من سلعة ذلك البلد.

ت. ميزان المدفوعات :

يعتبر التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لعلاقة الدول بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات بلدٍ ما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية والعكس في حالة حصول فائض في ميزان مدفوعات¹.

ث. حركة رؤوس الأموال :

تؤثر حركة رؤوس الأموال في قيمة عملية مقابل العملات الأخرى، أن ترتفع قيمة عملية الدولة المستوردة لرأس المال وتنخفض قيمة للدولة المصدرة له، وبناء على ذلك فإن تغير حركة رؤوس الأموال يؤدي إلى تغيير صرف العملات التقليدية.

1 - هوشيار معروف , تحليل الاقتصاد الدولي , دار جرير للنشر و التوزيع عمان 2006 ص 21

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

ج. الديون الخارجية وخدمة الديون:

تعد المديونية الخارجية واحد من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني فضلا عن خدمة المديونية المتمثلة بالنشاط الفوائد السنوية، وقد تلجأ بعض الدول إلى جدولة ديونها مع الدائنين مقابل فوائد عالية، الأمر الذي يجعل هذه الدولة تسد الفوائد لا الأقساط الأصلية وهذا يعني احتلال العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى¹.

ح. أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة في أسعار الصرف وبشكل غير مباشر فانخفاض في أسعار الفائدة مع توفر فرص استثمارية يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال بهدف استثمارها، فيتحقق الاستثمار وينشط الاقتصاد الوطني ويتضاعف الاستثمار، مما يؤدي إلى تحسين قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، في حين المستثمرين وينتج عن ذلك انكسار الاستثمار.

2. عوامل غير الاقتصادية:

توجد عوامل أخرى غير اقتصادية لها تأثير على سعر الصرف نذكر منها².

أ. الاضطرابات والحرب:

يعتبر عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الداخلية والخارجية وكذا الحروب من العوامل المؤثرة على سعر الصرف خاصة في المدى القصير، حيث تؤثر هذه العوامل على الوضع الاقتصادي للبلد.

ب. الاشاعات والأخبار:

إن للإشاعات والأخبار تأثير على سعر الصرف، بغض النظر على صحتها أو عدمها، لاسيما في المدى القصير بسبب مرونة وحساسية السوق، كالتوقعات حول أسعار الفائدة واطلاق الحروب وانتشار الوباء.

ت. خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

يستخدم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية كل مهاراتهم وخبرتهم من خلال قوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف.

المطلب الثاني: الميزان التجاري - مفاهيم وتعريف

يعتبر الميزان التجاري المرآة العاكسة لوضعية الميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة، حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف وتنوع القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز في ميزانها التجاري³.

¹ - بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية - حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر /2012/2013، ص 05

² - مريم عبد الواحد كشك، "تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري المصري" المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة جامعة الأزهر- مصر، العدد 17، جانفي 2017، ص 278.

³ - فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 324.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري

يطلق عليه رصيد العمليات التجارية من السلع والخدمات بأنه هو البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات فهو يبين في معناه الضيق قيمة الصادرات والواردات المنظورة خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة.¹

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية.²

أما حسابياً يمكننا الحصول على قيمة الميزان التجاري من خلال طرح قيمة الصادرات من الواردات.

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات من السلع والخدمات - إجمالي الواردات من السلع والخدمات.

الفرع الثاني: اقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:

أولاً: تعريف الصادرات

هي عملية بيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها في الداخل الى مراكز تسويقها بالخارج او هي عبارة عن كميته السلع والخدمات التي تنتجها الدولة وتبيعها لدول أخرى، كما نشير الى ان أسعار الصادرات تحسب بالعملة المحلية، بحيث يتحدد حجم الصادرات لأي دولة بمجموعه من العوامل نذكر منها:

1. الطلب العالمي:

بحيث يرتبط مع الصادرات بعلاقة طردية؛

2. حجم الانتاج او طاقات الإنتاج:

يلعب التشغيل التام دوراً مهماً في عملية التصدير والاستجابة لنمو الطلب العالمي بحيث كلما اقترب حجم العمالة من التشغيل التام كلما كان نمو حجم الصادرات بصفة أكبر والعكس صحيح؛

3. تنافسيه المنتجات المصدرة:

ان التنافسية تتمثل في قدره الاقتصاد على بيع منتجاته في السوق الخارجي حيث يعتمد ذلك على تكلفة السلعة المعروضة للتصدير ومقارنتها بأسعار السلع المنافسة لها في الخارج.

ثانياً: تعريف الواردات

الواردات هي سلع وخدمات أجنبية تم شراؤها من قبل المواطنين والشركات وحكومة من دولة أخرى، لا يهم ما هي الواردات أو كيف يتم إرسالها. يمكن شحنها أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني أو حتى حملها باليد في أمتعة شخصية على متن طائرة. إذا تم إنتاجها

1 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

2 - النعيمي عدنان تايه، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2011، ص 70.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

في بلد أجنبي وبيعها لسكان محليين، فهي واردات، حتى المنتجات والخدمات السياحية هي واردات فعندما تسافر خارج البلد، فأنت تستورد أي هدايا تذكارية اشتريتها في رحلتك، او هي سلع وخدمات تم شراؤها الخدمات التي لا تستطيع الدولة انتاجها بنفس الكفاءة من الدول المنتجة لها في الخارج الى داخل الدولة.

ان الارتفاع المستمر في قيمة الواردات يشير الى الطلب المحلي القوي والاقتصاد المتنامي، لكن بشرط يجب أن تكون من اجل رفع الطاقة الإنتاجية للبلد مثل الآلات والمعدات لأنها ستحسن الإنتاجية على المدى الطويل والعكس صحيح¹.

الفرع الثالث: التوازن والاختلال في الميزان التجاري.

يعتبر الاختلال في الميزان التجاري حالة شائعة في اقتصادية الدول حتى المتقدمة منها في حين ان التوازن نادر ما يحدث مما يدفع بالحكومات للوصول الى حالة التوازن من خلال التقليل من وارداتها وزيادة من صادراتها.

من الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها ما يؤثر أيضا سلبيا على الانتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى تحقيق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات وزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن.²

يكون الميزان التجاري في حاله توازن عندما يتساوى الجانب الدائن مع الجانب المدين أي تساوي الصادرات مع الواردات وفي هذه الحالة تتجه الأسعار المحلية نحو الثبات أي التوازن الداخلي، غير ان التوازن الخارجي يتحقق في هذه المرحلة كنتيجة لثبات أسعار الصرف؛ وعند الاختلال نميز بين حالتين من الاختلال الفائض والعجز:

أولا: حالة الفائض

يعد الفائض عادة مؤشرا جيدا لحالة الاقتصاد وقدرته التنافسية وزيادة رصيد الدولة من العملة الأجنبية والتوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية واتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، غير انه لا يمكن ان نعتبر الفائض دلالة على صحة الاقتصاد خاصة عندما يتعلق الامر بالدول التي تعتمد في صادراتها على استخراج المنتجات الأولية وتصديرها كما هي دون تعريضها لمراحل الإنتاج وبيعها كمنتجات نهائية قابلة للاستهلاك.

يحدث الفائض عند زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين بحيث تكون قيمة الصادرات أكبر من الواردات ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{فائض في الميزان التجاري} = \text{الصادرات أكبر من الواردات}$$

ثانيا: حالة العجز

يبرز عندم يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان التجاري، أي تجاوز الواردات من السلع والخدمات نظيرتها من الصادرات ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{عجز في الميزان التجاري} = \text{الواردات أكبر من الصادرات}$$

¹ Investopedia -Import Definition <https://www.investopedia.com/terms/i/import.asp>

² فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 234

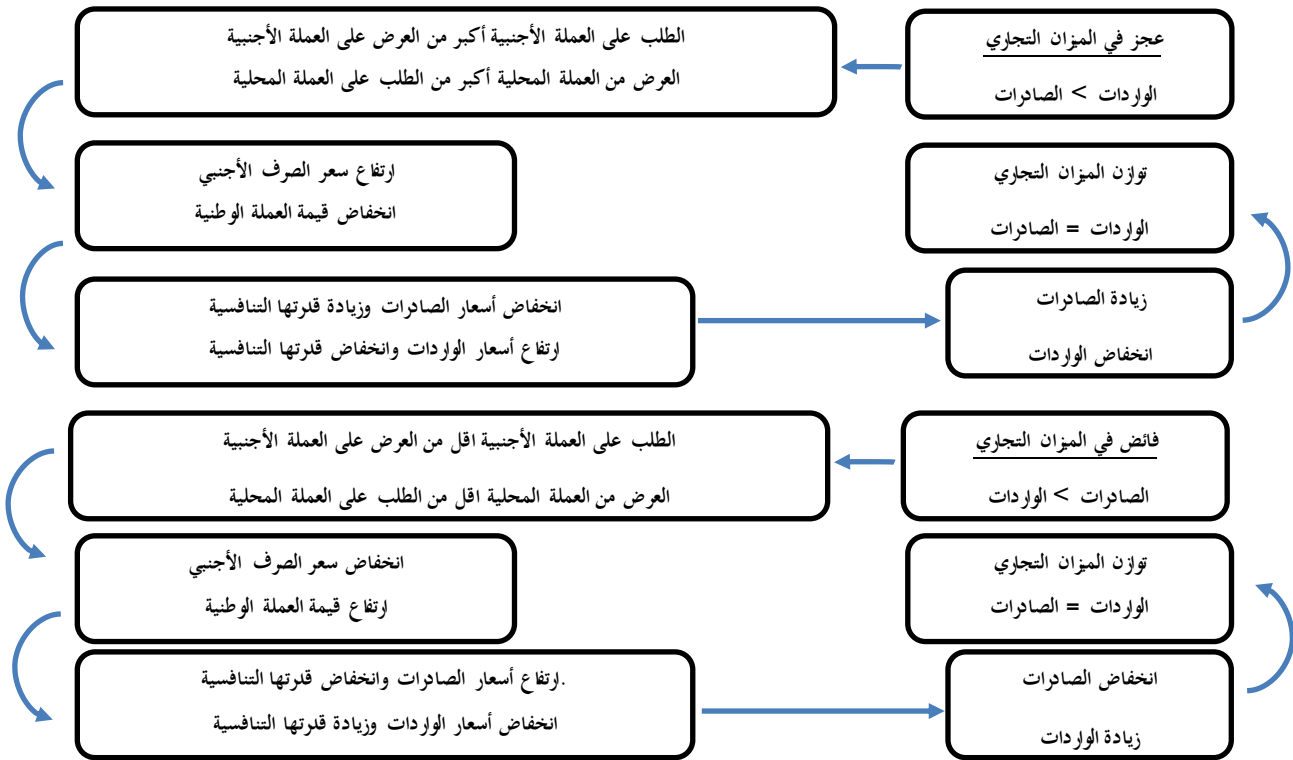
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

يرى العجز على انه ضعف في قدرة الدولة على منافسة السلع الاجنبية واستنزاف احتياطها من العملة الأجنبية، تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نظرا لسعيها لتحقيق التنمية وما تتطلب هذه الخطوة من الواردات من السلع والخدمات لإقامة المشروعات الإنتاجية، ومن مظاهر العجز في هذه الدول النامية الاستيراد فوق طاقتها واستنزاف للعملة الصعبة وضعف القدرة الإنتاجية وانتشار البطالة وضعف السياسات الاقتصادية¹.

المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف على الميزان التجاري.

يعتبر سعر الصرف أحد أهم العوامل المؤثرة في رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بشكل عام، إذ أن سعر الصرف يلعب دوراً هاماً في تحقيق توازن الميزان، ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية فإن ذلك يحدث خللاً في الميزان التجاري وذلك من خلال تأثير ارتفاع سعر الصرف على صادرات وواردات الدولة، ويعتبر ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية له أثر إيجابي على واردات الدولة وذلك بسبب انخفاض أسعار تلك الواردات على المواطنين في الدولة المحلية بسبب ارتفاع سعر صرف عملتهم، ويمكن ان نلخص العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري من خلال الشكل التالي²:

الشكل رقم 1.1: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري.



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 320

1 فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 236.

2 محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 320

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

قبل التطرق إلى كيفية تأثير تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري سنتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بتغيرات (تقلبات) سعر الصرف.

➤ الانخفاض أو الارتفاع:

ويقصد به انخفاض أو (ارتفاع) سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أو ارتفاع أو (انخفاض) السعر الداخلي للعملة الأجنبية وهذا نتيجة لقوى العرض والطلب.

➤ التخفيض أو الرفع:

هو قرار تتخذه السلطات النقدية للدولة بتخفيض أو (رفع) سعر صرف عملتها مقابل عملة أو عدة عملات أجنبية، أي جعل العملة المحلية تساوي عددا أقل أو (أكثر) من العملة الأجنبية، وهذا ما سيخفض قوتها الشرائية في الخارج.

الفرع الأول: وضعية الميزان التجاري في ظل تغيرات سعر الصرف.

مما سبق لاحظنا أي تغير في سعر الصرف يؤثر مباشرة على الميزان التجاري بجانبه المدين والدائن (الصادرات والواردات).

اولا: أثر تغير سعر الصرف على قيمة الصادرات.

تأثر التقلبات في سعر الصرف إلى زيادة المخاطر بالنسبة للمستثمرين تخوفهم من بوادر لأزمة اقتصادية نتيجة السياسة الاقتصادية غير المشجعة لهم، وتظهر هذه المخاطر في انكماش حجم التجارة الخارجية سواء للمصدرين أو المستوردين على حد سواء، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي، وهذا يتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين المصدرين واختلاف هياكل الإنتاج وتجارة متنوعة.

هذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف هو خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية.

1. في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية أي رفع سعر الصرف:

يكون التأثير من خلال انخفاض أو ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية داخليا وذلك للأسباب التالية¹:

أ. ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛

ب. ارتفاع أسعار الواردات على بيع السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة؛

ت. ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية؛

¹ محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010، ص 183

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

ث. نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، ما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

2. في حالة رفع قيمة العملة الوطنية أي تخفيض سعر الصرف:

فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي:

أ. زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتتخفف أسعار السلع المحلية؛

ب. انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتتخفف الأسعار.

ثانيا: تأثير سعر الصرف على الواردات:

نميز بين حالتين من التأثير سواء بالرفع او بالتخفيض:

1. في حالة تخفيض قيمة العملة الوطنية أي رفع سعر الصرف:

في حالة تخفيض قيمة العملة يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيفضل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستخفف الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويزيد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفف الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع.

أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا في مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وان توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية¹.

2. في حالة رفع قيمة العملة الوطنية أي تخفيض سعر الصرف:

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يادي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يادي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام، ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات).

¹ بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية " حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة - الجزائر 2002 - ص 130.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

الفرع الثاني: دور سعر الصرف في علاج الخلل في الاقتصاد.

من أجل تسوية الخلل في الميزان التجاري تركز المؤسسات النقدية الدولية على تخفيض قيمة العملة المحلية من أجل إحداث التوازن وذلك من خلال تطبيقها لكل من أسلوبي المرونات والاستيعاب، حيث يعتبران من بين أهم الأساليب المستخدمة في السياسة النقدية للوصول إلى حالة التوازن الخارجي.

أولاً: منهج المرونات:

يقصد بمنهج المرونات دراسة كيفية تعديل أو إزالة الخلل في الميزان التجاري للدولة من خلال القيام بعملية تخفيض أو رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية وبالتالي التأثير على سعر الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم التأثير على وضع الميزان التجاري للدولة¹. يرتكز منهج المرونات على مرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة لسعر الصرف العملة الوطنية ويتم التأثير على الميزان التجاري وفق منهج المرونات تبعاً لحالات العجز والفائض كما يلي:

1. حالة العجز في الميزان التجاري:

يتم ذلك من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يادي بدوره إلى إحداث تغيير في:

أ. أسعار الصادرات: تصبح منخفضة من وجهة نظر الأجانب، ما يادي إلى زيادة الطلب عليها والذي يادي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك.

ب. أسعار الواردات: تصبح مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يادي إلى تراجع الطلب عليها، وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يادي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يادي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري

2. حالة الفائض في الميزان التجاري:

يتم ذلك من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يادي بدوره إلى إحداث تغيير في:

أ. أسعار الصادرات: حيث تبدو مرتفعة للأجانب ما يادي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها

ب. أسعار الواردات: تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين مما يادي إلى زيادة الطلب عليها، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يادي إلى زيادة الواردات وترجع الصادرات والذي يادي إلى تلاشي الفائض بالميزان التجاري².

ثانياً: منهج الاستيعاب:

يستند على النموذج الكنزي في التحليل الاقتصادي الكلي، ويرتكز تحليله على الميزان التجاري للدولة (سوق السلع)، ويتم تطبيقه أساساً عند دراسة آثار تخفيض قيمة العملة على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على كل من الدخل والإنفاق القومي،

¹ Koi Nyen Wong Tuck Cheong Tang - The effects of exchange rate variability on Malaysia's disaggregated electrical exports, Journal of Economic Studies, Vol. 35 ISS 2, 2008, P156.

² عوض فاضل اسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012، ص 49

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

حيث يركز منهج الاستيعاب على أن رصيد الميزان التجاري للدولة ما هو إلا مقدار الدخل الوطني مطروحا منه مقدار السلع التي تم استيعابها محليا.

عرف البروفيسور ألكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الانفاق الحكومي G، الاستهلاك C وال استثماري I) حيث ان:

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستيعاب} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

- الحالة الأولى: الدخل القومي أكبر من الاستيعاب الكلي: رصيد الميزان التجاري يكون موجب (حالة فائض)؛
- الحالة الثانية: الدخل القومي أصغر من الاستيعاب الكلي: رصيد الميزان التجاري يكون سالب (حالة عجز)؛
- الحالة الثالثة: الدخل القومي يساوي الاستيعاب الكلي: رصيد الميزان التجاري يساوي الصفر (حالة توازن).

الفرع الثالث: تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري لاقتصاديات الدول النامية.

طبيعة العلاقة بين تخفيض قيمة العملة والحد من عجز الميزان التجاري وتخفيض الاقتصاد الوطني في اقتصادية الدول النامية ليست علاقة آلية، وإنما علاقة مشروطة بعوامل ومحددات عديدة أهمها:

✓ مدى قدرة الآلة الإنتاجية الوطنية على تصنيع السلع المستوردة بجودة تقريبا مماثلة أو معقولة وأسعار منافسة، وإحلال منتجات وطنية مكانها؛

✓ مدى المرونة السعرية للصادرات والواردات، بمعنى مدى تجاوب الطلب على الصادرات والواردات مع تغير الأسعار الناتج عن تخفيض قيمة العملة؛

إذا كانت المرونة السعرية لبعض السلع المستوردة والمستهلكة ضعيفة فإن ارتفاع أسعار هذه السلع لا يؤثر كثيرا على حجم استهلاكها محليا ولا يؤدي بالتالي إلى انخفاض مهم في الواردات.

أما إذا كانت المرونة السعرية لبعض أهم السلع المصدرة ضعيفة فإن انخفاض أسعار هذه السلع لا يؤثر كثيرا على حجم استهلاكها في الخارج ولا يؤدي بالتالي إلى ارتفاع مهم في الصادرات.

بدلا من أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تحفيز الإنتاج الداخلي ونمو الاقتصاد الوطني، يمكن لهذا الإجراء أن تكون له تأثيرات عكسية وسلبية تمهي بالاقتماد على الانكماش بسبب التضخم الجامح الذي قد ينتج عن ارتفاع أسعار المواد الأولية (مصادر الطاقة كالنفط والغاز مثلا) والتجهيزات المستوردة.

وتفسير ذلك أن ارتفاع أسعار المدخلات في عملية الإنتاج ينعكس بشكل آلي على أسعار المنتجات النهائية التي ترتفع بدورها، مما ينعكس سلبا على الطلب من خلال انكماشه. وهذا يفضي إلى تراجع المبيعات، ثم الإنتاج، فتقلع المقاولات عن الاستثمار ويدخل الاقتصاد في دورة انكماش.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

وتشهد تجربة بعض البلدان النامية مثل المكسيك والأرجنتين على ذلك، فقد كان تخفيض قيمة العملة بمذنين البلدين مصاحبا في أغلب الأحيان بتصاعد التضخم وتراجع الإنتاج.

لكن آثار تخفيض قيمة العملة تبقى عمليا وعلى العموم رهينة بطبيعة كل اقتصاد على حدة، وتخصصاته الإنتاجية، ومستوى انفتاحه واندماجه في التجارة الدولية، وتركيبه تجارته الخارجية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سوف نستعرض جملة من الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الاجنبية ونحاولوا اظهار موقع دراستنا الحالية بالمقارنة مع الدراسات السابقة من خلال عرض اوجه التشابه والاختلاف بينهما.

المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية.

ستنطرق في هذا المطلب الي بعض الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت موضوع دراستنا الحالية حول دول المغاربية او دول مختلفة من العالم.

1- دراسة علي أحمد درج الدليمي واخرون بعنوان العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي. 2019¹

سعت هذه الدراسة لتحديد نوعية العلاقة الديناميكية بين سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي في السوق الموازي والميزان التجاري العراقي وفيما إذا كانت العلاقة باتجاه واحد او اتجاهين وهذا خلال الفترة 1980-2012 ولقد استعمل الباحثان في الدراسة جملة من الادوات والاختبارات القياسية على السلسلة الزمنية للمتغيرين منها اختبار التكامل المشترك لجوهانسن وكذلك اختبار كرانجر للسببية لكشف نوعية العلاقة بين المتغيرات. واطهرت نتائج الدراسة الي وجود علاقة سببية وتكامل مشترك في الاتجاهين بين سعر الصرف والميزان التجاري وكذلك العكس.

2- دراسة لنوالي سفيان بعنوان "أثار تقلبات سعر صرف الاورو والدولار على التجارة الخارجية للجزائر، المغرب وتونس دراسة قياسية² للفترة 1975-2015.

قام الباحث من خلال هذه الاطروحة الي تحليل آثار تغيرات عملي الدولار والاورو على التجارة الخارجية للجزائر والمغرب وتونس خلال فترة الدراسة ولقد اعتمد الباحث في دراسته على اختبار التكامل المشترك وبناء النموذج وتصحيح الخطأ وكذلك اختبارات السببية.

خلصت هذه الدراسة إلى وجود أوجه تشابه وأوجه اختلاف بين هذه الدول من عدة جوانب كالدلالات الإحصائية والقياسية والعلاقات الطويلة المدى بين المتغيرات التابعة (الصادرات والواردات) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف الاسمي و....).

¹ - دراسة علي أحمد درج الدليمي واخرون بعنوان العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي-مجلة جامعة الانبار الاقتصادية، المجلد 11، العدد 24، 2009

² - نوالي سفيان - اثار تقلبات سعر صرف اليورو والدولار على التجارة الخارجية للجزائر المغرب وتونس -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الموسم الجامعي 2017-2018

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

3- دراسة درقال يمينة بعنوان " تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"¹.

هدفت هذه الدراسة الى توضيح تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير لدول المغرب العربي و استخدم الباحث بيانات فصلية للفترة الممتدة من سنة 1994 الى غاية 2010 وذلك بالنسبة لكل من الجزائر، المغرب و تونس مقارنتها مع الولايات المتحدة الامريكية كل واحد على حدى لقد اعتمد الباحث في دراسته على اختبار فرضية التعديل الزائد للاقتصادي " دورنيوش 1976"، من خلال بناء نموذج الانحدار الذاتي و تقديره بطريقة المربعات الصغرى وتوصل الى أن سعر الصرف في دول المغرب العربي يتحدد بناء على المعلومات التاريخية في المدى القصير و ينخفض تأثيرها في المدى البعيد، و أن أكثر عامل مؤثر في سعر صرف لكل من الدول الثلاث يتمثل في الكتلة النقدية و الأسعار.

4- دراسة لحسن جديان بعنوان " أداء نظام سعر الصرف في دول المغرب العربي وامكانية تبني التعويم الحر" 2017²

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى توضيح امكانية تبني دول المغرب العربي نظام التعويم الحر لأسعار الصرف واعتمد الباحث على الدراسة القياسية من خلال عينة بيانات دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب وتونس) خلال الفترة 1995-2015، مستخدما نموذج بيانات البنابل ومقدرات متوسط المجموعة المتجانسة PMG.

وتوصل الباحث الى أن نظام الصرف الثابت هو النظام الأفضل لدول المغرب العربي نتيجة ارتفاع الصدمات الاسمية والحقيقية، كذلك ضعف النظام المؤسساتي والمالي في هذه الدول الذي يشكل عائقا امام سياسة التعويم الحر وتحرير اسعار سوق الصرف.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.

1- دراسة هشام صدوق تحت عنوان-³ " تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري للمغرب" 2018³

(The Effect of Exchange Rates on Trade Balance: An Empirical Study of Morocco)

هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري للمغرب من خلال التحقق من وجود حالة مارشال لورنر وكذلك منحني J ولقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على طريقة المربعات الصغرى لبيانات السنوية للسلسلة الزمنية للفترة ما بين 2000-2015 خلصت هذه الدراسة إلى أن تقلبات أسعار الصرف ليس له تأثير ملحوظ على معدل التجارة الخارجية. حيث

¹ -دراسة درقال يمينة بعنوان " تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي -رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الموسم الجامعي 2010-2011

² - محسن جديان - " أداء نظام سعر الصرف في دول المغرب العربي و امكانية تبني التعويم الحر دراسة قياسية 1990-2016" مجلة الباحث العدد 2017/17

³ - Hicham Sadok -The Effect of Exchange Rates on Trade Balance: An Empirical Study of Morocco - Journal of Business and Economics Review , (GATR) Enterprise Review 3 (1) 01 – 10 (2018)

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

أظهرت الدراسة ان قيمة الواردات والصادرات في المغرب لا تعتمد فقط على سعر الصرف الحقيقي فقط بل توجد عدة متغيرات اخرى مثل الوضع الاقتصادي العالمي ومستوى الطلب الداخلي.

2- دراسة Wai San، Vikneswaran Manual تحت عنوان " العلاقة الديناميكية بين الميزان التجاري والمتغيرات الكلية لاقتصاد الماليزي 2019¹.

(Dynamic Relationship between Trade Balance and Macroeconomic Elements: Empirical Evidence from Emerging Economies in Malaysia).

هدفت هذه الدراسة الى توضيح العلاقة بين الميزان التجاري الماليزي والمتغيرات الكلية (سعر الصرف ومعدل التضخم وعرض النقود وكذا الدخل المحلي وشملت الدراسة فترة زمنية قدرها 15 سنة من 2000 الى 2015 واستخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) لفحص العلاقة بين متغيرات الدراسة وتوصلت الدراسة أن كل من سعر الصرف ومعدل التضخم والدخل المحلي لهم تأثير قوي على الميزان التجاري، بينما عرض النقود ليس له تأثير ملحوظ على الميزان التجاري الماليزي.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

1. أوجه التشابه:

تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات سابقة من حيث الهدف من خلال توضيح العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري و كذا تقلبات سعر الصرف وتأثيرها أو تأثرها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ، بالإضافة الى التشابه مع بعض الدراسات سواء المحلية او الاجنبية من حيث العنوان و كذلك البعد المكاني، الى جانب ذلك نجد التشابه في الدراسة القياسية من حيث الاعتماد على نماذج بيانات PANAL كدراسة لحسن جديدان، حيث تشابه هذه الدراسة مع دراستنا في البعد المكاني و الاسلوب القياسي المتبع في الدراسة ، حيث درس الباحث دول المغرب العربي و مستخدما نموذج متوسط المجموعات المدجة PMG في الدراسة القياسية ، أما من حيث نتائج الدراسة فنجد تشابه بنسبة كبيرة مع دراسة لنوالي سفيان و دراسة Wai San. وبصفة جزئية من بعض الدراسات كدراسة هشام صدوق وكذلك دراسة درقال يمينة.

2. أوجه الاختلاف:

تختلف دراستنا مع الدراسات السابقة في فترة الدراسة و حجم العينة حيث تعد الأكبر حجما و اطول فترة زمنية و كذلك الاحداث حيث شملت دراستنا 150 مشاهدة و كذلك غطت جميع دول المغرب العربي الخمسة في حين اقتصرت الدراسات السابقة على 3 دول فقط (الجزائر، تونس و المغرب)، كما نجد اختلاف في الجانب التطبيقي حيث اعتمدنا في دراستنا على نماذج البانل

1- Vikneswaran Manual, Wai San -(Dynamic Relationship between Trade Balance and Macroeconomic Elements: Empirical Evidence from Emerging Economies in Malaysia) - International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE), Volume-7 Issue-5S, January 2019

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

الديناميكي PANAL ARDL و نموذج PMG في التقدير، بخلاف بعض الدراسات التي اقتضت على نماذج السلسلة الزمنية و طريقة OLS العادية في التقدير، الى جانب ذلك تتميز الدراسة الحالية في عدم الاعتماد على اي فرضية كما هو الحال في دراسة درقال يمينه حيث اعتمدت على فرضية التعديل الزائد.

اما بالنسبة الى النتائج المتوصل اليها فكانت مختلفة عن نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة دراسة هشام صدوق الذي تقريبا أهمل تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية وبالتالي الميزان التجاري، وكذلك نجد اختلاف بين دراستنا وعلي أحمد درج الدليمي واخرون في اتجاه التأثير المتبادل بين سعر الصرف والميزان التجاري حيث خلصت دراستنا الى أحادية الاتجاه في التأثير.

يعتبر سعر الصرف بمثابة المرآة العاكسة لاقتصاد الدول من خلالها يمكن استخلاص الحالة الصحية للاقتصاد وهو بمثابة القناة التي تسري عبرها عمليات التبادل الدولي من خلال تحديد عملة كل بلد بعملة بلد آخر، مما أدى بالكثير من الدول إلى جعل استقرار سعر الصرف من أولويات السياسة الاقتصادية، فهو يؤدي مجموعة من الوظائف حيث يقيس الأسعار المحلية بالأسعار العالمية إضافة إلى أنه يستخدم في الرفع من حجم الصادرات الوطنية كما يساهم في عملية توزيع الدخل العالمي بين دول العالم.

تختلف سياسات الصرف المتبعة من طرف الدول باختلاف ظروف كل دولة على حدي، وكذا وضعية علاقاتها الدولية فمنها من يتبع نظام الرقابة على الصرف وذلك بتدخل السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي ومنها من يتبع سياسة تخفيض العملة من أجل تخفيف ومعالجة الخلل في موازين مدفعتها، ومنها من يتبع سياسة الرفع من القيمة الخارجية للعملة والتي تهدف إلى تكوين عملة قوية، وأياً كان الهدف من سياسة الصرف المتبعة، فإن الهدف النهائي من وراء كل هذه السياسات هو إدارة الاقتصاد الوطني لأي دولة ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته بتحقيق هدف واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية
بين سعر الصرف والميزان التجاري

تمهيد

تعتمد الدراسات التطبيقية على اختبار مدى مطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع، وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أهم المراحل المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي المتبع في التحليل والتي تشتمل على نماذج أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية (بيانات البانل)، ومنهجية بناء نموذج وفق $PANEL\ ARDL$ اعتماداً على اختبارات دراسة استقراره السلاسل الزمنية وعلاقات التكامل المتزامن والتجانس.

كما نركز على العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري لدول المغرب العربي والمراحل التي مرت بها متغيرات الدراسة في الفترة الممتدة بين 1990-2019، حيث قمنا بعرض هذا الفصل مسقماً إلى مبحثين كما يلي:

➤ المبحث الأول: الطريقة الأدوات المستخدمة؛

➤ المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

سننطلق في هذا المبحث إلى التعريف بمجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة، لإضافة إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بعينة، فترة، متغيرات ونموذج الدراسة

سوف يتم في هذا المطلب تقديم عينة الدراسة، إلى جانب ذلك متغيرات الدراسة والفترة الزمنية محل الدراسة ومصادر الحصول عليها

الفرع الأول: عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة

أولاً: عينة الدراسة

شملت عينة الدول المستخدمة في الدراسة بلدان المغرب العربي الخمس وهي: الجزائر (DZD)، ليبيا (LYB)، المغرب (MAR)، موريتانيا (MOR) وتونس (TUN).

ثانياً: متغيرات وفترة الدراسة

أخذنا في دراستنا هذه متغيرين هما سعر الصرف الدولار مقابل العملة المحلية وصافي الميزان التجاري بالدولار في الفترة بين 1990-2019، ويعود سبب اختيار هذه الفترة لوفرة البيانات الخاصة بكل متغيرات الدراسة.

1. المتغير التابع TBi : صافي الميزان التجاري (Trade balance) للدولة i :

هو عبارة عن الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للعملة المحلية) (ميزان الموارد سابقاً) يساوي الصادرات من السلع والخدمات مخصوماً منه الواردات من السلع والخدمات (الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج سابقاً). والبيانات بالقيمة الحالية للعملة المحلية.

2. المتغير المستقل REi : سعر الصرف (exchange rate) للدولة i :

سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة) يشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات الوطنية أو السعر المحدد بسوق الصرف المسموح بها قانوناً. ويتم حسابه كمتوسط سنوي استناداً للمتوسطات الشهرية (وحدات العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

الفرع الثاني: نموذج الدراسة

بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة الخاصة بسعر الصرف والميزان التجاري سيتم افتراض أن الميزان التجاري متغير تابع وسعر الصرف متغير مستقل وهذا وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$1 - 2 \quad TBi = f (REi) \dots \dots \dots \text{حيث } TBi \text{ : الميزان التجاري و } REi \text{ : سعر الصرف}$$

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة بما يساهم في فهم الدراسة والنتائج التي تهدف الوصول إليها.

الفرع الأول: مصادر جمع البيانات

في عملية جمع بيانات الدراسة سعر الصرف وصافي الميزان التجاري قمنا بالاعتماد على البنوك المركزية ووزارات التجارة للدول محل الدراسة والمواقع المختصة في عرض البيانات ونظرا للاختلاف بين البيانات المتحصل عليها ونقصها في بعض الاحيان، ومن اجل تجنب تضارب في النتائج كان لا بد الاستعانة بمصدر موحد وهو موقع البنك العالمي لأنه يتخذ نفس الطرق والاساليب لحساب وجمع البيانات (ملحق رقم 1).

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

بهدف الوصول الى نتائج مفسرة للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري لدول محل الدراسة تم استخدام الاسلوب الكمي أو القياسي من خلال الاعتماد على بعض البرامج الاحصائية والمعلوماتية، تم توضيب ومعالجة بيانات الدراسة باستخدام برنامج EXCEL، في حين استعملنا برنامج STATA 15 من أجل تقدير نماذج البانل PANAL ARDL.

أولاً: مفهوم معطيات البانل

معطيات البانل أو بيانات السلاسل المقطعية (المصطلح القديم longitudinal Data) هي عبارة عن مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أهما تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول. أسر....) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة.

البيانات المقطعية المتوازنة لا تحتوي على بيانات مفقودة (المقاطع لها نفس عدد المشاهدات).

البيانات المقطعية غير متوازنة تحتوي على بيانات مفقودة (المقاطع ليس لها نفس عدد المشاهدات).

فيبيانات البانل تجمع بين ثلاثة حدود مع بعض:

1. الحد الموضوعي: ويمثل الهدف المدروس (المتغير التابع-متغير الاستجابة ومحدداته المتغيرات المستقلة).

2. الحد الزمني: الفترة الزمنية المدروسة.

3. الحد المقطعي: والذي قد يكون مجموعة دول، مؤسسات، أسر أشخاص، سلع.

تعتبر معطيات البانل ذات أفضلية مقارنة ببيانات السلاسل الزمنية المنفردة كونها تسمح برفع حجم عينة الدراسة الامر الذي يؤدي الى رفع درجة الحرية وتحسين الخصائص الإحصائية للمقدرات.¹

¹ -Regies Bourbonnais, 2011 , *économétrie des série temporelles*, 4 édition, 2016 -P 344.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

بشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل الساكن بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_{(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T \quad 2 - 2$$

حيث:

- ε_{it} : تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ؛
- $\alpha_{(i)}$: تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i ؛
- β_j : تمثل قيمة ميل خط الانحدار؛
- $X_{j(it)}$: تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t ؛
- ε_{it} : تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t

ثانياً: بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية

نماذج بيانات بانل الخطي الديناميكي عديدة، لكن سنركز على ثلاث مقدرات هي التي سنعملها في دراستنا:

1- مقدر وسط المجموعة MG:

مطورة من طرف Pesaran and Smith (1995) تعطي تقديرات متسقة لوسط معالم نموذج البانل كما انها تسمح لمعلم النموذج وهي القاطع ومعلمات المدى القصير والمدى الطويل وحدود والتباين حد الخطأ ان تتفاوت حسب كل دولة.

غير انه يعاب على عليها انها لا تأخذ في الحسبان امكانيه ان بعض معلومات نموذج قد تكون متساوية متجانسة عبر الدول لذلك اقترح كل من (Pesaran and et al 1999) طريقة وسط المجموعة المدمج PMG.

2- مقدر وسط المجموعة المدمج PMG:

مطورة من طرف Pesaran and al (1997، 1999) وهي تجمع بين طريقه وسط المجموعة MG وطريقة التقدير المدمج التقليدي Pooled وتأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس في المدى القصير وتسمح لمعلمات النموذج بأن تتفاوت حسب كل دولة وتجانس العلاقة في المدى الطويل بالنسبة لكل العينة.

تلخص طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG في انها تفرض قيد التجانس على معالم المدى الطويل أي انها متساوية لكل الدول بينما تسمح بتفاوت معالم المدى القصير وحدود تصحيح اختلال التوازن وتباينات الخطأ وبذلك فان PMG من ناحية تحظى بكفاءة التقدير المدمج ومن ناحية أخرى تتلافى مشكلة عدم الاتساق الناجمة عن دمج العلاقات الديناميكية غير المتجانسة، ففي ظل هذا الفرض تكون مقدر PMG متسقة و أعلى كفاءة (كفاءة ذات تباين أقل) من مقدر MG التي لا تفرض قيوداً على معالم المدى الطويل ففي ظل فرضية التجانس في المدى الطويل.

3- مقدرة التأثيرات الديناميكية الثابتة DFE:

تشير الى تجانس العلاقة في المدى القصير والطويل بالنسبة لجميع الدول. حيث يفرض عمومًا تجانسًا لجميع معاملات الانحدار ماعدا قواطع الأفراد التي يسمح لها بالاختلاف.

ثالثًا: منهجية بناء نماذج PANEL ARDL

من اجل بناء نموذج وفق منهجية PANEL ARDL نتبع الخطوات التالية:

1- دراسة الاستقرارية:

أ. دراسة الاستقلالية.

ب. اختبارات جذر الوحدة.

2- اختبارات التجانس.

3- اختبارات التكامل المشترك.

4- تقدير النموذج:

أ. المفاضلة بين النماذج.

ب. تقدير النموذج المناسب.

5- التحليل الإحصائي والاقتصادي.

1. دراسة الاستقرارية:

أ. دراسة الاستقلالية:

قبل التطرق الى اختبار جذر الوحدة من اجل التعرف على استقراريه المتغيرات قيد الدراسة وجب اخضاعها الى اختبارات الاستقلالية وفي هذا الصدد، يتم التمييز بين جيلين من الاختبارات على جذور الوحدة في بيانات بانل، حيث يعتمد الجيل الأول على الاستقلالية بين الافراد ومن رواده:

- ✓ Lin، Levin et Chu (2002) ;
- ✓ Lm، Pesaran et Shin (1997.2002 et 2003) ;
- ✓ Hadri(2000) .

في حين اعتمد الجيل الثاني على عدم الاستقلالية (الارتباط) بين الافراد ومن رواده:

- ✓ Pesaran(2003) ;
- ✓ Choi(2002) ;
- ✓ Chang(2002.2004) ;
- ✓ Bai et Ng(2001) ;
- ✓ Moon et Perron (2004).

ب. اختبارات جذر الوحدة **Test Unit Root**:

تمتاز بيانات بانل الطويلة بصفة عامة في طبيعتها بعدم الاستقرار لذا يجب اخضاعها لاختبار جذر الوحدة بعد تحديد استقلالية او ارتباط الافراد حيث تم التطرق سابقا الى اختبارات الكشف عن جذر الوحدة لبيانات بانل (Panel Unit Root Test) حيث يعتبر أسلوبا لدراسة استقراريه المتغيرات ومعرفة درجة تكاملها،¹ حيث تختلف اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية نظرا لتضمنها معاملات مقطعية وزمنية معا، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.

2. **اختبار التجانس Swamy 1970**:

اختبار تجانس لتحديد ما إذا كانت معاملات ميل معادلة الانحدار متجانسة أم لا، قام بتطويره (Swamy 1970) وحسنه Pesaran and Yamagata (2008).

يبني على فرضية انه إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5٪ فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية وتعتبر معاملات الانحدار متجانسة.

3. **اختبار التكامل المشترك**:

بعد التأكد من استقرار المتغيرات وإنها متكاملة من نفس الدرجة، يتم اختبار وجود علاقة توازنه بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، حيث تختلف هذه الأخيرة عن مثيلاتها في السلاسل الزمنية العادية، وتعرف علاقات التكامل المتزامن من قبل Kao·Pedroni و Westerlund.

➤ **اختبار Westerlund (2007):²**

اقترح هذا الاختبار من طرف Westerlund سنة 2007 بحيث يتم اختبار الفرضية الصفرية عن طريق استنتاج ما إذا كان حد تصحيح الخطأ في نموذج تصحيح الخطأ الشرطي يساوي الصفر وإذا تم رفض فرضية العدم، فسيتم أيضاً رفض الفرضية الصفرية المتمثلة في عدم وجود تكامل مشترك.

اقترح أربعة إحصاءات مختلفة لاختبار التكامل المشترك بين متغيرات PANEL بناءً على تقديرات المربعات الصغرى ويمكن تجميع الإحصائيات في قسمين: إحصائيات PANEL وإحصائيات متوسط المجموعة MG.

تعتمد إحصائيات PANEL على تجميع المعلومات المتعلقة بتصحيح الخطأ على طول البعد المقطعي بينما لا تستخدم إحصائيات MG هذه المعلومات.

اثنين من الاختبارات الأربعة عبارة عن اختبارات PANEL مع الفرضية البديلة التي مفادها أن PANEL بأكملها متكاملة.

$$H_1: \alpha_i = \alpha < 0, \text{ for all } i's$$

¹ Christophe Hurlin et Valérie, (2005), " Synthèse de tests de racine sur données de panel", Université d'Orléans, Janvier, P.4

² Mohd Mahyideen, Jamilah & Ismail, Normaz & Law, Siong. A pooled mean group estimation on ICT infrastructure and economic growth in ASEAN-5 countries. International Journal of Economics and Management. -2012. 360-378.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

الاختباران الآخرا هما اختباران متوسط المجموعة MG يختبران مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك جزئي لمقطع عرضي واحد على الأقل بين المتغيرات.

$$H_1: \alpha_i = \alpha < 0, \text{ for at least one } i$$

تختبر إحصائيات PANEL التي يُشار إليها بـ Pt و Pa الفرضية الصفرية المتمثلة في عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة أن البيانات بينها تكامل مشترك، في حين أن المجموعة تعني إحصائيات Gt و Ga تختبر الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين مقطع واحد على الأقل في بانل.

4- المفاضلة بين النماذج MG، PMG، DFE وتقدير النموذج الأنسب¹

أ. اختبار Hausman:

يقوم اختبار Hausman (1978) على أساس المفاضلة بين نماذج بانل ولتطبيق اختبار Hausman يتم استخدام الإحصائية H التي تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية قدرها k حيث أن:

➤ إذا كانت الإحصائية H أكبر من القيم الجدولية للدرجة لـ χ^2 فانه يتم رفض فرضية العدم H_0 و قبول الفرضية H_1 .

➤ إذا كانت الإحصائية H أصغر من القيم الجدولية للدرجة لـ χ^2 فانه يتم قبول فرضية العدم H_0 .

وتكون صيغة الاختبار على الشكل التالي:

$$H = (b1-b2)' \text{Inv}(V2-V1) (b1-b2) \dots\dots\dots 3-2$$

يرى كل من Pesaran and Smith (1995) انه إذا كان $T > N$ عند T كبيرة فان طرق بانل التقليدية تعطي تقديرات غير متسقة وغير دقيقة وبالتالي نقوم بتحليل التأثيرات وسرعة التصحيح طويلة المدى فإننا نستخدم أحد النماذج MG، PMG، DFE

ب. المفاضلة بين MG و PMG:

يتم تطبيق اختبار Hausman للمفاضلة بين MG و PMG، حيث إذا كانت:

➤ If p-value > 5% : فان نموذج PMG هو الأفضل.

➤ If p-value < 5% : فان نموذج MG هو الأفضل.

ت. المفاضلة بين MG و DEF:

يتم تطبيق اختبار Hausman للمفاضلة بين MG ، DEF، حيث إذا كانت:

▪ If p-value > 5% : فان نموذج DEF هو الأفضل؛

▪ If p-value < 5% : فان نموذج MG هو الأفضل.

¹ Research tips -Panel Technique using STATA.

<https://phd-inceif.blogspot.com/2015/03/panel-technique-using-stata.html#more>

ث. الصيغة الرياضية لنماذج ARDL PANEL:

$$\Delta y_{i,t} = \phi_i EC_{i,t} + \sum_{j=0}^{q-1} \Delta X_{i,t-j} \beta_{ij} + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} * \Delta y_{i,t-j} + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots 4 - 2$$

$$EC_{i,t} = y_{i,t-1} - X_{i,t} \theta$$

حيث:

- y : المتغير التابع؛
- X: المتغيرات المفسرة؛
- EC : معامل تصحيح الخطأ؛
- Δ: تمثل الفرق الأول؛
- β: λ : معاملات الأجل القصير للمتغير المفسر والمتغير الديناميكي على الترتيب؛
- Φ: معاملات الأجل الطويل.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج:

من اجل الامام بجميع جوانب الموضوع سنتطرق في هذا المبحث لجميع جوانب المتغيرات قيد الدراسة - سعر الصرف والميزان التجاري- بحيث نشرع بالدراسة التحليلية للمتغيرات والمتمثلة في تطورها في الفترة 1990 - 2019، ثم الدراسة القياسية وصولا الى النموذج الأمثل للدراسة.

المطلب الأول: الدراسة التحليلية:

عرف النشاط الاقتصادي للدول المغاربية خلال فترة الدراسة (1990-2019) تطورات اقتصادية متباينة بين الركود والانتعاش وفيما يلي سيتم عرض دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف والميزان التجاري.

الفرع الأول: تحليل سعر الصرف لدول المغرب العربي:

من خلال تحليلنا للشكل رقم 2-1 نلاحظ التدهور المستمر للعملة المحلية للدول المغرب العربي مقابل الدولار الامريكى

أولا: سعر الصرف في للجزائر

فمنذ 1990 الى غاية 2019 سجل الدولار الأمريكي ارتفاعا مقابل الدينار الجزائري بمعدل قدره % 1332 حيث سجلت 2019 اعلى قيمة ب 119.35 دينار جزائري لكل دولار امريكى وذلك راجع الى¹:

- ✓ تعليمات صندوق النقد الدولي قصد تحرير الاقتصاد في 16/04/1994 التي اقتضت بتخفيض سعر الصرف بمقدار 40.17 %.
 - ✓ تدهور أسعار البترول بداية التسعينات وبالرغم التحسن التي عرفته أسعار البترول بداية الالفية الثانية بقي عند مستويات مرتفعة
 - ✓ العجز في ميزانية الدولة مما استوجب إجراء إصلاحات مالية ونقدية جذرية، استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل
- وفي الفترة 2010- 2019 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الناجم عن التدهور المستمر في أسعار البترول ليعرف الدينار الجزائري أكبر تدهور له منذ الاستقلال ليصبح 01 دولار يساوي 119.35 دينار جزائري.

ثانيا: سعر الصرف في ليبيا:

حالة سعر الصرف في ليبيا لا يختلف عن باقي دول المغرب العربي حيث تميز التدهور المستمر مقابل الدولار الأمريكي من سنة 1990 الى غاية 2019 بمتوسط سنوي قدر ب 0.94 دينار لبيبي لكل دولار امريكى، سجلت سنة 2019 اعلى معدل صرف مقابل الدولار حيث بلغ 1.40 دينار لبيبي لكل دولار امريكى وسنوات 1990، 1991 و 1992 أدنى معدل صرف ب 0.28 دينار لبيبي لكل دولار امريكى.

أزمة الدينار الليبي خلال الثمانينات ومطلع التسعينيات تراكمت مع تراجع إنتاج النفط وتراجع سعره وسط انهيار عالمي لأسعار النفط، بالإضافة إلى ارتفاع سقف الميزانية العامة بشكل كبير، فخلال الفترة 2000 - 1999، التغيير الاهم حدث في اكتوبر 2001

¹ بربري محمد أمي-مبرات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع-2009

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

على اثر اصدار السلطات النقدية الليبية قرار برفع سعر صرف الاجنبي بنسبه 51 % الى المستوى الذي يعادل فيه الدولار 1.3 دينار لبيبي.

عرف الدينار الليبي في الآونة الأخيرة تراجعاً امام العملات الصعبة وذلك مع تدهور الاوضاع الأمنية وتراجع ايرادات النفط بسبب اغلاق عدد من الحقول والموانئ وهو ما أضر كثيراً بالوضع المالي في ليبيا واقتصادها.

ثالثاً: سعر الصرف في المغرب:

اما الدرهم المغربي فقد شهد بين 1990 الى غاية 2019 معدل صرف سنوي قدره 9.11 درهم مغربي لكل دولار امريكي، سجلت سنة 2001 اعلى معدل صرف مقابل الدولار حيث بلغ 11.3 وسنة 2008 أدنى معدل صرف ب 7.75 درهم مغربي لكل دولار امريكي، غير انه في اواخر الالفية عرف الدرهم المغربي ثباتاً مقابل الدولار الأمريكي بين 8 و9 دراهم لكي دولار امريكي في نهاية سنة 2019.

رابعاً: سعر الصرف في موريتانيا:

عرفت الاوقية الموريتانية سواء القديمة او الجديدة تدهوراً مقابل الدولار الأمريكي من سنة 1990 الى غاية 2019 بمتوسط سنوي قدر ب 23.7 اوقية جديدة لكل دولار امريكي، سجلت سنة 2019 اعلى معدل صرف مقابل الدولار حيث بلغ 36.69 اوقية جديدة لكل دولار امريكي وسنة 1990 أدنى معدل صرف 8.06 اوقية جديدة لكل دولار امريكي.

مع بداية العام 1996 أعلن رسمياً توحيد سعر الصرف، وانحصرت تدخلات البنك المركزي فيما يخص المبادلات الخارجية في عمليات ظرفية لضبط السوق أو لدعم سعر صرف الأوقية الذي أصبح معوماً¹

ارتفع سعر الدولار الامريكي خلال العشرية الماضية بأكثر من 106 أوقيات قديمة، وهي زيادة تعادل أكثر من 40% من سعره عام 2009.

مطلع العام 2018 أطلق البنك المركزي الموريتاني عملة الأوقية بشكل جديد مع تغيير قاعدتها بنزع 0 منها لتتحول الأوقية الجديدة إلى ما قيمته 10 أواق قديمة.

خامساً: سعر الصرف في تونس:

اما بالنسبة للدينار التونسي نلاحظ التدهور المستمر مقابل الدولار فمنذ 1990 الى غاية 2019 سجل الدولار الأمريكي ارتفاعاً مقابل الدينار التونسي بمعدل قدره 332 % حيث سجلت 2019 اعلى قيمة ب 2.93 دينار تونسي لكل دولار امريكي. ومن أبرز الاسباب لتراجع قيمة الدينار²:

✓ اختلالات التوازنات المالية وتدهور الوضع الاقتصادي، جراء تفاقم عجز الميزان التجاري وتراجع الإنتاجية وتدني عائدات الاستثمار.

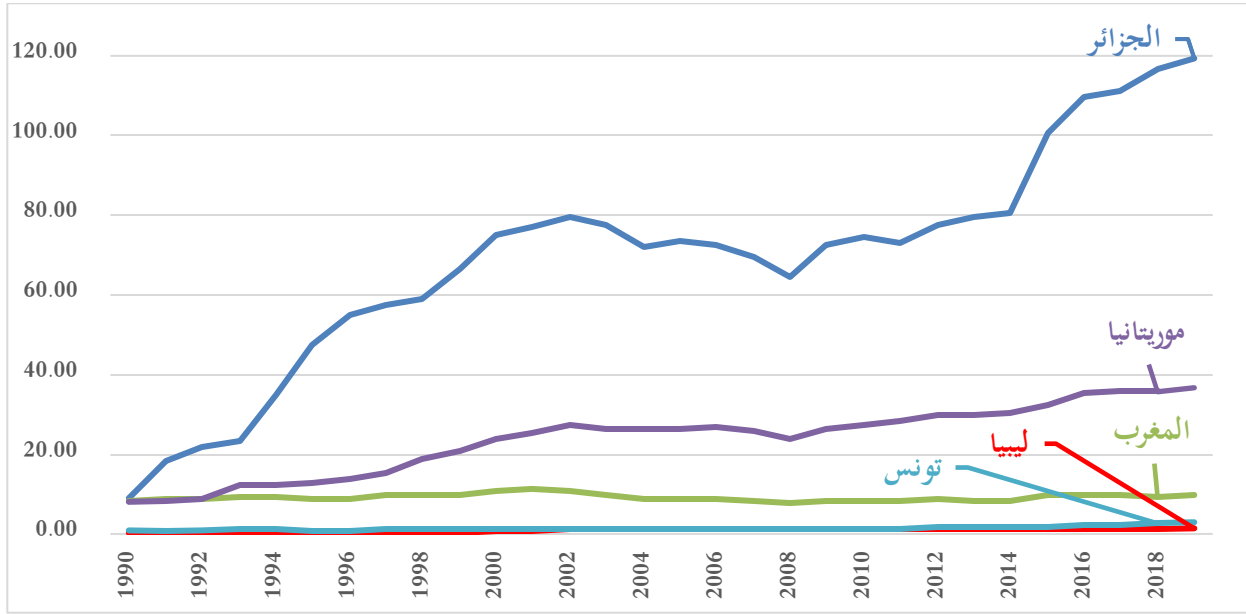
¹ ولد عبد الله الشيخ، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 83.

² موقع Tunisiavision - اهم اسباب وتداعيات التدهور غير المسبوق لقيمة الدينار التونسي

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

- ✓ قيام الحكومة بتسديد اقساط عدة قروض منحت الى تونس خلال السنوات الماضية، المعلوم ان هذه القروض تدفع بالعملة الصعبة
- ✓ الضغوطات التي يمارسها صندوق النقد الدولي مقابل تمويل القرض الانتمائية بحيث أن خبراءه طلبوا من المركزي التونسي عدم التدخل بطريقة مفتعلة لتعديل الدينار حتى يأخذ حجمه النقدي الحقيقي.

الشكل رقم 1.2: تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية لدول المغرب العربي للفترة بين 1990 – 2019



المصدر: من إعداد الطالبين مخرجات برنامج Excel 2019

الفرع الثاني: تحليل الميزان التجاري لدول المغرب العربي.

أولاً: الميزان التجاري للجزائر.

سجل الميزان التجاري الجزائري سنة 2016 أكبر عجز في تاريخه بلغ 2 483 مليار دينار (22.6 مليار دولار) ثم بدأ بالتحسن التدريجي مع التحسن الطفيف لأسعار البترول ليسجل نهاية 2019 عجزاً قدره 1 400 مليار دينار (11.7 مليار دولار امريكي).

لقد مر الميزان التجاري الجزائري من 1990 الى غاية 2019 والموضح في الشكل رقم 2-2 بمجموعة من الاحداث كان لها الأثر عليه سواء بالإيجاب او بالسلب كان أبرزها التذبذب الحاصل في أسعار البترول حيث يمكننا ان نميز من خلال المنحنى ثلاث مراحل¹:

¹ المومن عبد الكريم - عبد الرحمان عبد القادر-تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2016 - مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية 36 (02) - جامعة الخلفة - ص 258

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

3. المرحلة الأولى من 1990 الى غاية 1998:

شهدت هذه المرحلة تذبذباً في أسعار النفط في السوق الدولية بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ سعر النفط 40 دولار للبرميل الواحد سنة 1990 ليبلغ 12.28 دولار للبرميل سنة 1998، نتيجة عدة عوامل ساهمت في ذلك أبرزها:

أ. الحرب الخليج الثانية سنة 1990 العدوان العراقي على الكويت في 2 اوت 1990، أدى إلى التوقف الكامل لإنتاج النفط في البلدين، والذي قدر في ذلك الوقت ضمن محيط 5 ملايين برميلاً يومياً مما نجم عنه ارتفاع أسعار البترول وعوائده الى مستوى 9.588 مليار دولار لتستقر عند 08 مليار دولار سنتي 1991 و1992، ليحقق فائضا في الميزان التجاري قدره 46.6 مليار دينار (2 522 مليار دولار) سنة 1991 و15.2 مليار دينار (696 مليون دولار) سنة 1992.

ب. الأوضاع السياسية في الجزائر بداية التسعينات ليعرف الميزان التجاري ليسجل عجزاً لثلاث سنوات متتالية 1993، 1994 و1995 قدر ب: (15.8، 52.55 و55.77) مليار دينار (0.68، 1.5 و1.17) دولار امريكي على التوالي ليعرف تحسن سنتي 1996 و1997

ت. الأزمة المالية التي ضربت دول جنوب شرق آسيا عامي 1997 و1998 أدت إلى انخفاض شديد في الطلب على الخام، وهو ما انعكس سريعاً على أسعار النفط.

4. المرحلة الثانية من 1999 الى غاية 2013:

عرف الميزان التجاري الجزائري في هذه المرحلة تحسناً كبيراً، حيث بلغ سنة 2006 فائضا قدره 2 286 مليار دينار (31 مليار دولار امريكي) هذا التحسن يرجع سببه الى ارتفاع أسعار البترول الناجم عن مجموعة من الاحداث نلخصها فيما يلي:

- الاضراب العام لقطاع النفط في فنزويلا والازمات داخل القطاع النفطي في نيجيريا سنة 2002.
- قرار منظمة الأوبك بخفض الإنتاج تزامناً مع ارتفاع الطلب العالمي عليه سنة 2002.
- الانخفاض في المخزونات الامريكية وتداعيات الازمة المالية العالمية 2008.
- زيادة الطلب الصيني والهندي على النفط.
- واتخذت أوبك قراراً أوبك بسحب 4.2 مليون برميل يومياً من السوق سنة 2009 بسبب تدهور الأسعار نهاية 2008 بسبب الازمة المالية وهبوط أسعار البترول ما دون 40 دولار اين سجل حينها الميزان التجاري الجزائري العجز الوحيد في هذه الفترة وكان ذلك سنة 2009 حيث سجل عجز بقيمة 57.8 مليار دينار (795 مليون دولار امريكي).
- الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية بداية سنة 2011، ارتفعت أسعار النفط حينها فوق مستوى 100 دولار.
- العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سنة 2012 على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يومياً من نفطها من السوق.

5. المرحلة الثالثة من 2014 الى غاية 2019:

عد الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط في الفترة من 2011 إلى 2014 تأثراً بأحداث الربيع العربي والتطورات المرتبطة به، بدأت الأسعار في الانخفاض في نهايات 2014 لتصل إلى 57 دولاراً للبرميل، ليستمر في التراجع حتى يصل في نهاية 2015، عند 30

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

دولارا للبرميل، وواصل هبوطه مطلع 2016 إلى حدود 27 دولارا، وهو أدنى مستوى منذ 12 عاما. ثم يرتفع نسبيا ليصل نهاية 2019 إلى 58.37 دولار للبرميل ويرجع هذا الهبوط إلى¹:

- صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترو.
- زيادة الإنتاج في العراق.
- عودة إيران إلى تصدير النفط.
- نفط المحيط في البرازيل.
- شتاء معتدل في نصف الكرة الأرضية الشمالي.
- الاحتكار لم يعد فعالا حيث ان الدول المنتجة لن تكون قادرة على الاتفاق على عمل مشترك، داخل أوبك أو خارجه.

ثانيا: الميزان التجاري الليبي

تبين من خلال الشكل رقم 2-2 ان الميزان التجاري الليبي شهد نموا بطيئا من 0.7 مليار دينار (2.5 مليار دولار امريكي) سنة 1990 ليبلغ 2.7 مليار دينار (2.71 مليار دولار امريكي) سنة 2002 هذا المستوى المنخفض للفائض خلال هذا العام كان نتيجة للانخفاض في القيمة الإجمالية للصادرات والسبب في ذلك هو الحظر الاقتصادي الذي كان مفروضا على ليبيا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي.²

عرفت الفترة 2003-2008 أزهى فترات الميزان التجاري الليبي حيث تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول وزيادة صادرات ليبيا من المحروقات حيث بلغ سنة 2008 فائضا قدره 46 مليار دينار ليبي (38 مليار دولار امريكي)، فبالرغم من الازمة المالية العالمية الذي ضربت الاقتصادات العالمية سنة 2008 وتدهور الميزان التجاري الليبي الا انه بقي يسجل فائضا الى غاية 2013، ومع بداية تدهور أسعار البترول والحرب الاهلية سنة 2014 سجل الميزان التجاري اول عجز له منذ 1990 قدر بـ 23 مليار دينار (18 مليار دولار امريكي) ليرجع في التحسن التدريجي ابتداء من سنة 2017 ليسجل سنة 2019 فائضا قدره 8 مليار دينار ليبي (6 مليار دولار امريكي).

ثالثا: الميزان التجاري للمغرب

انطلاقا من الشكل رقم 2-2 نلاحظ العجز الدائم والمستمر للميزان التجاري المغربي بداية من سنة 1990 إلى غاية سنة 2019 و الذي يعتبر منحنى مُنذر بالخطر حيث سجل مطلع التسعينات عجزا بقيمة 13.7 مليار درهم مغربي (1.6 مليار دولار) ليستمر عند هذا المتوسط الى غاية سنة 2004 اين عرف تدهور كبير ليسجل نهاية 2008 عجزا بقيمة 101 مليار درهم (13 مليار

¹ موقع DW بالعربية- ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط

<https://www.dw.com/ar/ثمانية-أسباب-وراء-انهيار-أسعار-النفط/a-19068874>

² فينرى - عطية المهدي - ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي - دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي (الطبعة الاولى، منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا-1992-ص31.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

دولار امريكي) نظرا للالزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب العالمي الموجه للمغرب مما ادى الى انخفاض صادراتها مقابل وارداتها ليصل نهاية 2019 حوالي 104 مليار درهم (10.9 مليار دولار) هذا العجز الدائم في الميزان التجاري ناجم عن مجموعة من الأسباب أهمها¹:

1. العقبات المحلية:

معظم عجز المغرب هيكلية، كونه ناجم عن عدم قدرة السلع المغربية على المنافسة سواء محلياً أو في الأسواق

الأجنبية؛

2. صدمات خارجية:

يعزى تنامي عجز الميزان التجاري جزئياً إلى عوامل خارجية عن سيطرة الحكومة، على غرار ارتفاع أسعار النفط والمواد

الغذائية في الأسواق العالمية والآفاق الاقتصادية القائمة في أوروبا، الشريك الأساسي للمغرب؛

3. المنافسة العالمية:

مع صعود نجم الصين في التجارة الدولية، جرى إبعاد الكثير من الدول عن القطاعات التي تتطلب عمالة مكثفة

بسبب ما تقدمه من أجور غير تنافسية. ومع ذلك، تمكن بعض الدول من الحفاظ على نمو الصادرات عبر إنتاج المزيد من

السلع المتطورة التي تستخدم تقنيات أكثر تعقيداً ويد عاملة ماهرة. أما المغرب، فلم تقدم على هذا الأمر بسبب رأسمالها البشري

الفقير واستثماراتها المتواضعة في مجال الأبحاث والتطوير؛

4. معدلات الصرف:

ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي المرتبط باليورو قد فاقم ضعف موقع المغرب التنافسي، في الوقت الذي تشهد

فيه العديد من الدول المنافسة للمغرب انخفاضاً فعلياً في قيمة عملاتها؛

5. دور الحكومة المغربية:

وضعت الحكومة في الآونة الأخيرة، سياسات لدعم التصنيع والترويج للصادرات، بيد أن معظم هذه السياسات قطاعية وغير

منسقة، والحكومة في حاجة إلى رؤية متكاملة ورزمة متناسقة من السياسات للتمكن من تذليل العقبات قصيرة الأمد وإرساء دعائم أجندة

تنمية أكثر طموحاً.

رابعاً: الميزان التجاري الموريتاني

شهد الميزان التجاري الموريتاني في الفترة 1992 - 1997 فائضاً ملحوظ مع بداية سنة 1992 حيث بلغ 1.04 مليار

اوقية جديدة (52 مليون دولار امريكي) الى غاية 1997 حيث بلغ 1.27 مليار اوقية (83 مليون دولار امريكي)، ليبدأ في التدهور

المستمر الى غاية 2019 ليسجل عجز قدره 29 مليار اوقية جديدة (800 مليون دولار امريكي)، كانت سنة 2011 التي سجلت

أحسن فائض بلغ حوالي 3.58 مليار اوقية جديدة (127 مليون دولار امريكي) وسنة 2015 أكبر عجز قدر 46 مليار اوقية جديدة

(1.4 مليار دولار امريكي).

¹ مركز كارنيغي للشرق الأوسط-العجز المتنامي في ميزان التجارة الخارجية في المغرب

<https://carnegie-mec.org/2012/10/10/ar-event-3851>

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

هذا الحالة السيئة التي عرفها الميزان التجاري الموريتاني خلال فترة الدراسة يعود إلى نمو الصادرات بمعدل أقل من معدل نمو الواردات.

شكلت الصادرات الموريتانية أساسا من خامات الحديد والمنتجات السمكية هذه الأخيرة التي تتبع بشكل أساسي لتطور أسعار الأسماك التي تتوقف بدورها على الطلب عليها في السوق العالمية بالإضافة إلى سلع أخرى مصدرة بنسب لا تكاد تذكر وعلى مدى عشرين سنة من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لم يطرأ تحسن على الميزان التجاري.

خامسا: الميزان التجاري لتونس

ما يميز الميزان التجاري التونسي عموما في الفترة 1990 الى غاية 2019 هو العجز فقد سجل متوسط عجز قدره 3.52 مليار دينار تونسي، التغيير المسجل بين السنة الأولى والسنة الأخيرة هو 1624 %، حيث سنة 2005 هي التي سجلت أدنى عجز به 0.16 مليار دينار تونسي (124 مليون دولار امريكي) بينما سجلت سنة 2018 اعلى عجز قدر به: 13.85 مليار دينار تونسي (5 مليار دولار امريكي).

شهد الميزان التجاري التونسي استقرارا نسبيا من 1990 الى غاية 2005 بالرغم من العجز ثم بدا بالانهيار ابتداء من سنة 2006 كما نلاحظ أيضا أنّ لتزايد العجز التجاري كان له أسبابا وهي¹:

- مؤثرات الحجم. (سواء الصادرات او الواردات).
- مؤثرات العملة ونعني هنا تردّي قيمة الدينار بالنسبة إلى العملات الأجنبية تبقى هي السائدة حسب البنك المركزي.
- مؤثرات الأسعار.
- التردّي النسبي لمداخيل السياحة.
- تناقص مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تزايد الفرق بين إنتاج البلاد من المواد الطاقية كالبترول وحاجياته.
- الازمة المالية العالمية سنة 2008.
- الازمة الليبية 2011 تعتبر تونس أكبر البلدان تضررا من الازمة الليبية حيث كانت السوق الليبية تمثل اهم أسواق المصدرين التونسيين².

¹ ليدرز العربية - - قراءة في الميزان التجاري التونسي

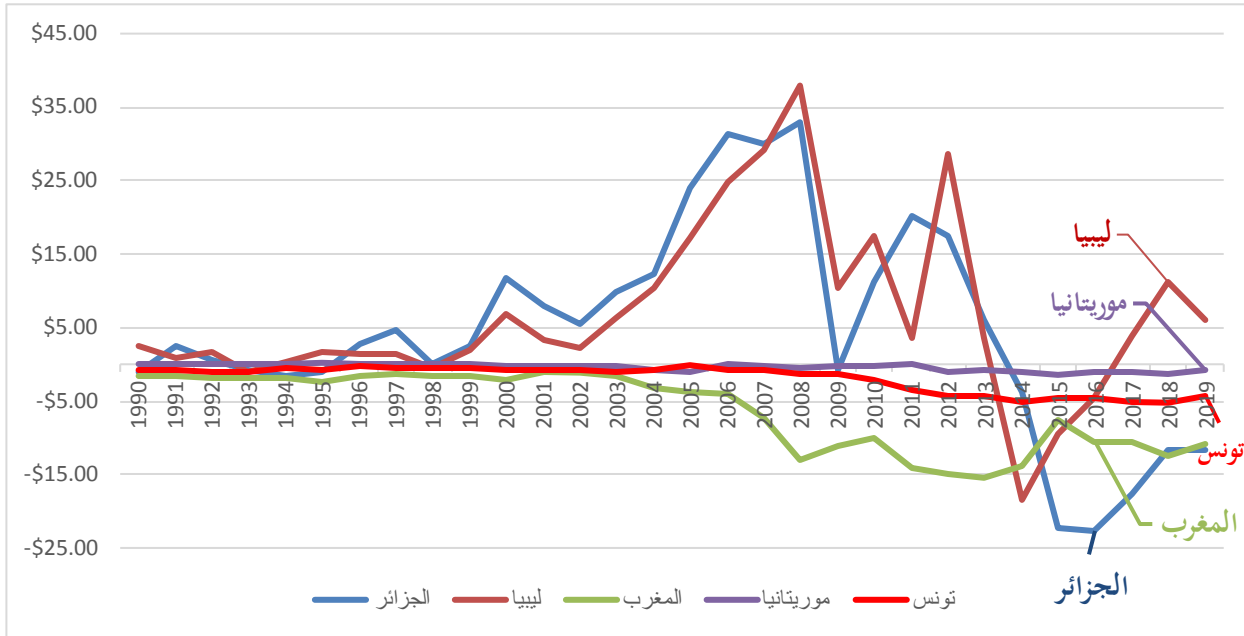
<https://ar.leaders.com.tn/article/4671> الhib-الت-هامي-قراءة-في-الميزان-التجاري-التونسي-

² أنباء تونس -مشكلة العجز التجاري في تونس: الأسباب الهيكلية والحلول الممكنة

<http://www.kapitalis.com/anbaatounes/2019/03/21/> /مشكلة-العجز-التجاري-في-تونس-الأسباب-ال-ال

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

الشكل رقم 2.2: تطور الميزان التجاري لدول المغرب العربي للفترة بين 1990 – 2019.



المصدر: من إعداد الطالبين مخرجات برنامج Excel 2019

المطلب الثاني: الدراسة القياسية

الفرع الأول: مقاييس الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

من أجل إعطاء فكرة مبسطة وملخصة عن متغيرات الدراسة، من خلال الاستعانة ببعض من المعطيات الإحصائية من مقاييس الإحصاء الوصفي والتي تم تلخيصها في الجدول التالي (الملحق رقم 3):

جدول رقم 2.1: الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة. (لكل الدول)

	الميزان التجاري	سعر الصرف	الإحصائيات
Mean	5.56E+08	20.83515	المتوسط
Median	-6.91E+08	8.711213	الوسيط
Maximum	3.79E+10	119.3536	أعلى قيمة
Minimum	-2.27E+10	0.280728	أدنى قيمة
Std. Dev.	9.69E+09	28.57685	الانحراف المعياري
Observations	150	150	عدد المشاهدات

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن حجم العينة يقدر بـ 150 مشاهدة والتي تعتبر كافية لإجراء هذا النوع من الدراسات القياسية، حيث نجد أن سعر الصرف سجل سعر الصرف أدنى قيمة له (0.280728) للدينار الليبي مقابل الدولار سنة 1991، في حين سجل أقصى قيمة (119.3536) للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في آخر سنة للدراسة، بينما سجل الميزان التجاري أدنى قيمة له ($-2.27 \times 10^{+10}$) الذي يمثل عجز في الميزان التجاري الجزائري سنة 2016، و شهد الميزان التجاري الليبي من بين دول محل الدراسة أكبر فائض له حيث بلغ سنة 2008 ($3.79 \times 10^{+10}$) الذي يمثل أعلى قيمة مسجلة في الجدول أعلاه.

كما يظهر الجدول المتوسط الحسابي حيث نلاحظ أن متوسط سلسلة سعر الصرف بلغ 20.83\$/دج، بينما تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 28.57، وهو ما يعطينا فكرة عن عدم تجانس قيم السلسلة، وفي المقابل بلغ متوسط سلسلة للميزان التجاري ($5.56 \times 10^{+8}$) وانحراف معياري قدر بـ ($9.69 \times 10^{+9}$)، و ما يمكن ملاحظته هنا أن الميزان التجاري تميز بانحراف أكبر بمقارنة بسعر الصرف.

الفرع الثاني: تحليل النتائج

أولاً: دراسة الاستقرارية:

إن المنهجية المتبعة في تقدير النماذج لبيانات البانل تفرض علينا دراسة الاستقرارية للسلاسل المقطعية لمختلف متغيرات النموذج بحيث يتم ذلك عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل، حيث نتميز بين جيلين من الاختبارات لجذر الوحدة ومن اجل معرفة أي جيل من الاختبارات نستخدم وجب علينا دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة.

1. دراسة الاستقرارية:

من خلال الشكل رقم 2-3 الذي يبين اختبار الاستقرارية بين الافراد من خلال اختبار (Pesaran (2015/2004)، تبين ان كل من الميزان التجاري وسعر الصرف ذو دلالة إحصائية حيث القيمة الاحتمالية لها معنوية عند 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم القائمة على ان هناك استقرارية بين المقاطع (الدول) ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي هناك ارتباط بين المقاطع مما يوجهنا الى استخدام اختبار الجيل الثاني لجذر الوحدة.

الشكل رقم 3.2: اختبار الاستقرارية لسعر الصرف والميزان التجاري عن طريق اختبار (Pesaran (2015/2004)

xtcd test on variables Tradebalance rateexchange					
Panelvar: Cross					
Timevar: Years					
Variable	CD-test	p-value	average joint T	mean ρ	mean abs(ρ)
Tradebalance	6.552	0.000	30.00	0.38	0.42
rateexchange	9.998	0.000	30.00	0.58	0.60

Notes: Under the null hypothesis of cross-section independence, $CD \sim N(0,1)$
P-values close to zero indicate data are correlated across panel groups.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Stata 15

2. اختبار جذر الوحدة:

إن الهدف من اختبار جذر الوحدة هو معرفة استقراره متغيريات الدراسة من عدمها ومعرفة درجة تكاملها، بحيث قمنا بتطبيق اختبار Pesaran (2007) test CIPS على كل متغيريات الدراسة نظرا لوجود ارتباط بين الافراد (اختبارات الجيل الثاني)، والقائم على فرضتين:

▪ H_0 : إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من الجدولة يعني وجود جذر وحدة والسلسلة غير مستقرة؛

▪ H_1 : إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار اقل من الجدولة يعني خلو السلسلة من جذر وحدة والسلسلة مستقرة.

من خلال الملاحق رقم (4، 5، 6 و 7) والملخصة في الجدول رقم 2-2 نلاحظ أن النتائج المحصل عليها عند المستوى تشير ان القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولة عند مستوى معنوية 5% أي نقبل فرضية العدم بوجود جذور الوحدة على مستوى المتغيرات المدروسة والمتمثلة في كل سعر الصرف والميزان التجاري في حالة النماذج (بالقاطع، القاطع والاتجاه العام او بدونهما)، وعدم استقرار هذه المتغيرات، وبالتالي اجراء الفروقات من الدرجة الاول ووجدنا أن المتغيرات أصبحت مستقرة ومتكاملة من الدرجة (1) عند مستوى 5% بالنسبة للنماذج الثلاث.

جدول رقم 1. 2: اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة ومستوى استقرار المتغيرات عند مستوى معنوية 5%

سعر الصرف		الميزان التجاري						
عند الفرق الأول		عند المستوى		عند الفرق الأول		عند المستوى		
المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	المجدولة	المحسوبة	
-2,25	-3,995	-2,25	-1,457	-2,22	-5,49	-2,25	-1,306	بالقاطع
-2,94	-4,29	-2,82	-1,431	-2,82	-5,456	-2,94	-2,66	بالقاطع والاتجاه العام
-1,61	-3,911	-1,61	-1,406	-1,61	-5,429	-1,61	-0,624	بدون قاطع والاتجاه
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (1) I				السلسلة مستقرة عند الفرق الأول (1) I				القرار

المصدر من اعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata 15 (الملاحق رقم (4، 5، 6 و 7))

ثانيا: اختبارات التجانس ل Sawamy1970:

بالنظر لإحصائية كاي تربيع والقيمة الاحتمالية الموافقة لها فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس معاملات الانحدار بين متغيريات الدراسة، حيث إن Prob=0.0001 وهي أقل من درجة المعنوية 5%. كنتيجة لذلك فإن النماذج التي تسمح باختلاف المعامل هي ARDL وهو ما سنقوم به في العنوان الموالي بعد اختبارات التكامل المشترك.

الشكل رقم 4.2: نتائج اختبار التجانس ل Sawamy1970

Random-coefficients regression		Number of obs	=	150	
Group variable: Cross		Number of groups	=	5	
		Obs per group:			
		min	=	30	
		avg	=	30.0	
		max	=	30	
		Wald chi2(1)	=	0.06	
		Prob > chi2	=	0.8063	
Tradebalance	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
rateexchange	4.66e+08	1.90e+09	0.25	0.806	-3.26e+09 4.19e+09
_cons	0	(omitted)			
Test of parameter constancy:		chi2(8)	=	216.13	Prob > chi2 = 0.0000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج برنامج Stata 15

ثالثا: دراسة علاقة التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة:

بعد اجراء اختبارات الاستقرار وتأكدنا من استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الأول وان لها نفس درجة التكامل، نتجه الى دراسة التكامل المشترك بينهما.

هناك العديد من الاختبارات للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل الا اننا سنستخدم اختبارات الجيل الثاني وبالضبط اختبار Westerlund 2007 والذي يعتمد في حسابه على:

1. نافذة التقدير اللامعلمي **lrwindow**: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{lrwindow} = 4 * (T/100)^{2/9} = 4 \dots\dots\dots 4-2$$

حيث T يمثل عدد السنوات

2. فترات التأخير القصوى **Max lags**: ويحسب بالعلاقة التالية:

$$K = \text{integr} (12 * (T/100)^{1/4}) = 1 \dots\dots\dots 5-2$$

حيث T يمثل عدد السنوات

هذا الاختبار قائم على فرضتين:

➤ H_0 : عدم وجود تكامل مشترك؛

➤ H_1 : وجود تكامل مشترك كلي أو جزئي، (كل الاحصائيات او اغلبها لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%).

وجدنا من خلال الاحصائيات التالية والمتحصل عليها في الشكل رقم 2-5 انها تشير الى غياب علاقة التكامل المشترك بين

المتغيرات المدروسة والمتمثلة في سعر الصرف والميزان التجاري

➤ $(Pt, Pa) < 0.05$. لها معنوية إحصائية؛

➤ $(Gt, Ga) > 0.05$. ليس لها معنوية إحصائية.

الشكل رقم 5.2: نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Westerlund

Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests.....

Results for H0: no cointegration
With 5 series and 1 covariate
Average AIC selected lag length: 1
Average AIC selected lead length: 1

Statistic	Value	Z-value	P-value
Gt	-1.911	-0.332	0.370
Ga	-5.079	0.848	0.802
Pt	-4.786	-1.558	0.060
Pa	-5.213	-0.495	0.310

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Stata 15

رابعاً: تقدير النموذج:

1. اختيار درجة التأخير الأمثل لنماذج ARDL:

من خلال النتائج المتحصل عليها في الشكل رقم 2-6 والمستخرجة من برنامج Stata 15 وجدنا ان التأخير الأمثل لتقدير النموذج هو ARDL(1.0) مقارنة بالنماذج الأخرى (ملحق رقم 8) أي تأخير واحد للمتغير التابع الميزان التجاري وصفر للمتغير المستقل سعر الصرف.

2. تقدير نماذج بانل الديناميكي:

يجب أولاً تحديد طريقة التقدير الملائمة وذلك بالمفاضلة بين مقدرات وسط المجموعة (MG) ومقدرات وسط المجموعة المدمجة (PMG) ومقدرات التأثيرات الديناميكية الثابتة (DFE)

من خلال النتائج المتحصل عليها من (الملاحق رقم 9 و10) والشكل 2-7 والملخصة في الجدول التالي الجدول رقم 2-3 وبعد اجراء المفاضلة عن طريق (اختبار هوسمان) بين كل من:

أ. اختبار هوسمان MG vs PMG:

وجدنا أن $Prob = 0.213 > 0.05$ وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ومنه فالنموذج الملائم هو نموذج وسط المجموعة المدمج (PMG).

ب. اختبار هوسمان DFE vs PMG:

وجدنا أن $Prob = 1 > 0.05$ وبالتالي يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة ومنه فالنموذج الملائم هو نموذج وسط المجموعة المدمج (PMG).

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

جدول رقم 2.2: المقارنة بين المقدرات الثلاث لتقدير نموذج PANEL ARDL

DFE	MG	PMG	الاحصائيات	المتغيرات	الفترة
-1.95E+08	2.90E+09	-4.64E+07	المعامل	سعر الصرف	المدى الطويل
***0.071	0.198	*0	الاحتمال		
-0.3642658	-0.3059348	-0.285329	المعامل	معامل تصحيح الخطأ	المدى القصير
*0	**0.019	**0.024	الاحتمال		
-8.74E+08	-1.48E+09	-9.88E+08	المعامل	سعر الصرف	
*0	0.468	0.563	الاحتمال		
2.51E+09	8.95E+08	1.83E+09	المعامل	الثابت	
**0.015	0.753	0.165	الاحتمال		
1.56 Prob > chi2 = 0.2113			اختبار هوسمان PMG or MG		
0.00 Prob > chi2 = 1.0000			اختبار هوسمان PMG or DFE		
150	150	150	عدد المشاهدات		

* : معنوية عند 1 % . ** : معنوية عند 5 % . *** : معنوية عند 10 % .

المصدر من اعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata 15

وجدنا ان النموذج الأفضل لدراستنا هم نموذج وسط المجموعة المدمج PMG لأنه اعطى تقديرات أكثر اتساقاً اعتماداً على اختبار هوسمان، وبعد التقدير بهذه الطريقة تحصلنا على معاملات المدى القصير والمدى الطويل ومعلمة سرعة التعديل كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 7.2: نموذج وسط المجموعة المدمج PMG للنموذج ككل.

Pooled Mean Group Regression (Estimate results saved as pmg)						
Panel Variable (i): Cross		Number of obs = 145				
Time Variable (t): Years		Number of groups = 5				
		Obs per group: min = 29				
		avg = 29.0				
		max = 29				
		Log Likelihood = -3292.166				
D.	Tradebalance	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
ect	rateexchange	-4.64e+07	1.05e+07	-4.40	0.000	-6.70e+07 -2.57e+07
SR	ect	-.285329	.1263984	-2.26	0.024	-.5330652 -.0375927
	rateexchange	-9.88e+08	1.71e+09	-0.58	0.563	-4.33e+09 2.36e+09
	D1.					
	_cons	1.83e+09	1.29e+09	1.42	0.156	-6.96e+08 4.36e+09

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Stata 15.

الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري

ت. تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج ككل:

على حسب القيم الاحتمالية المعطاة في الشكل رقم 2-7 المقابلة لإحصائية ستودنت اقل من 5% ونلاحظ أن معلمة سعر الصرف سالبة وتساوي $-4.64e^{+07}$ وهذا يبرز احصائيا العلاقة العكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري وهذا ما يتوافق مع ما جاءت به الأدبيات الاقتصادية التي نصت على وجود علاقة عكسية بينهما حيث أي زيادة في سعر الصرف بدولار امريكي واحد بانخفاض الميزان التجاري ب $-4.64e^{+07}$ دولار امريكي.

ث. تقدير العلاقة قصيرة الأجل:

➤ حد تصحيح الخطأ بالنسبة للنموذج ككل:

نلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ ECT المعطى في الشكل رقم 2-6 سالب (-0.285329) ومعنوي $P=0.024$ أي ان هناك توجد آلية لتصحيح الخطأ للنموذج المجمع، حيث تبلغ سرعة تصحيح الاختلال عن التوازن $\lambda = 0.2853$ عندئذ يكون نموذج تصحيح الخطأ مقبول وعليه يمكن القول ان 28.5% من اخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في كل سنه من اجل العودة الى الوضع التوازني في الاجل الطويل، وبالتالي العودة إلى العلاقة التوازنية تكون في حدود ثلاث سنوات. وهذا يعبر عن سرعة العودة للوضع التوازني في حاله وجود صدمات تزيح الاقتصاديات دول المغرب العربي -فترة الدراسة 1990 – 2019 شهدت أزمات كبيرة أثرت على اقتصاديات الدول قيد الدراسة -عن وضعها التوازني وبالتالي فان متغيرات النموذج في حالة تكامل مشترك ولها علاقة توازنيه في الاجل الطويل.

➤ حد تصحيح الخطأ بالنسبة لكل دولة:

من خلال الجدول رقم 2-4 فان حد تصحيح الخطأ لكل من الجزائر وليبيا وموريتانيا سالب و ذو دلالة إحصائية عند 05% أي ان هناك آلية لتصحيح الخطأ وعليه يمكن القول ان (35.64% ; 43.03% ; 64.09%) على التوالي من اخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في كل سنه من اجل العودة الى الوضع التوازني في الاجل الطويل، اي يلزمها (2.3 ; 3 ; 0.2) سنة على التوالي من اجل العودة، اما بالنسبة للمغرب فحد تصحيح الخطأ سالب غير انه ليس معنوي عند 05% وبالتالي لا توجد الية لتصحيح الخطأ، اما بالنسبة لتونس فحد تصحيح الخطأ موجب وليس معنوي عند 05% أي لا توجد الية لتصحيح الخطأ وهذا يدل على ابتعادها على الوضع التوازني في المدى البعيد.

الجدول رقم 2. 3 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لكل دولة

مقدرات المدى القصير				
المتغيرة	الدول	قيمة المعلمة	t احصائية	قيمة الاحتمالية
حد تصحيح الخطأ	الجزائر	-0.3564625	-3.27	0.001
	ليبيا	-0.4303215	-2.88	0.004
	المغرب	-0.0417068	-0.67	0.501
	موريتانيا	-0.6409237	-3.72	0.000
	تونس	0.0427698	0.59	0.553

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Stata 15.

3. كتابة نموذج الدراسة

انطلاقاً من الشكل رقم 2-7 يمكننا صياغة نموذج الدراسة في المعادلة والمعرفة كالآتي:

$$D(TBi) = 1.83*10^9 - 9.88*10^8 * D(REi) - 0.285 * (TBi (-1) - 4.64*10^7 * REi) \dots 6-2$$

حيث:

➤ **D**: الفرق الأول

➤ **REi**: سعر الصرف

➤ **TBi**: ميزان التجاري

التفسير الاقتصادي للنموذج:

من الشكل رقم 2-7 الذي يبين ان نتائج تقدير النموذج باستعمال طريقة PMG، يظهر أن معلمة سعر الصرف (REi) ذو معنوية إحصائية وذو إشارة السالبة في المدى القصير والطويل أي هناك علاقة عكسية بينه وبين رصيد الميزان التجاري (TBi) هو ما يتماشى مع الدراسة التحليلية لدول المغرب العربي والتي بينت بان أي تغير (الزيادة او النقصان) في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية سوف يؤثر بصفة عكسية على رصيد الميزان التجاري بالانخفاض.

من خلال المعادلة رقم 2-6 نلاحظ بان الزيادة في سعر الصرف في المدى القصير بوحدة واحدة يتراجع الميزان التجاري في المدى القصير بمتوسط 988 مليون دولار وهذا راجع للالتزامات التي مرت بها دول المغرب العربي على غرار انخفاض أسعار البترول والعشرية السوداء في الجزائر مما نجم عنها انهيار اقتصادي في الجزائر، والذي أثر بدوره على دول الجوار وتدهور السياحة فيها ونقص احتياطها من العملة الصعبة، حيث تعتبر هذه الاخيرة العمود الفقري للاقتصاد في المغرب وتونس، ومع تحسن أسعار البترول واستقرار الوضع الأمني في المنطقة ومحاوله إيجاد اليات مختلفة لمراقبة سعر الصرف لاحظنا استقرار اسعار الصرف في بداية الالفية الثانية.

مع بداية الازمة المالية العالمية في 2008 وبداية الربيع العربي وعدم استقرار الوضع الأمني في المنطقة ثم انهيار أسعار البترول ابتداء من سنة 2014 كل هذه الظروف أدت الى تدهور سعر صرف العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي وتدهور الميزان التجاري لدول المغرب العربي.

مما سبق - الدراسة التحليلية والاحصائية لمتغيرات الدراسة - الواقع الاقتصادي للدول قيد الدراسة يتناهي والتحليل الاحصائي والذي يبرز انه في المدى الطويل بان الزيادة في سعر الصرف بوحدة واحدة ينخفض الميزان التجاري ب 46 مليون دولار في المدى الطويل، وما تحصلنا عليه من خلال معامل تصحيح الخطاء المرتبط مع سلوكه في السابق بسنة واحدة إذا يبرز ان العودة الى الوضع التوازني بعد ثلاث سنوات.

خلاصة الفصل

استهدفنا في هذا الفصل الدراسة التحليلية والقياسية لسعر الصرف والميزان التجاري في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس المغرب، تونس، ليبيا) خلال الفترة (1990-2019).

توصلنا من خلال الدراسة التحليلية الى العلاقة العكسية بين سعر الصرف والميزان التجاري في دول المغرب العربي على المدى الطويل حيث ان الميزان التجاري يتأثر بتقلبات أسعار الصرف بالانخفاض او لارتفاع.

قمنا بدراسة قياسية للمتغيرات باستخدام نموذج Panel ARDL مروراً بعدة مراحل ممنهجة، وصلنا من خلالها إلى أن جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة الأولى، وبإجراء اختبار هوسمان (Hausman) من اجل المفاضلة بين المقدرات MG، PMG و DFE ظهر مقدر (PMG) هي الأفضل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

وبعد تقدير نموذج Panel ARDL بمقدرة (PMG) استخلصنا أن هناك إمكانية العودة للوضع التوازني في الاجل الطويل بالنسبة للنموذج ككل غير ان آلية تصحيح الخطأ تتفاوت بين دولة وأخرى.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري لدول المغرب العربي في الفترة بين 1990-2019 حيث بدانا بتحليل نظام سعر الصرف والتجارة الخارجية للدول قيد الدراسة من اجل معرفة ما مدى تأثير تقلبات سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري.

استنادا ما تطرقنا اليه في الجانبين النظري والتطبيقي فقد توصلنا الى النتائج التالية:

أ. نتائج الدراسة:

الجانب النظري:

- يستجيب سعر الصرف للتغيرات الحاصلة في المؤشرات الاقتصادية الكلية؛
- يعتبر سعر الصرف بمثابة المرآة العاكسة لاقتصاد الدول؛
- سعر الصرف أداة لمقارنة الأسعار المحلية بالأسعار العالمية؛
- يعتبر سعر الصرف أحد العوامل المؤثرة في ميزان التجاري، بحيث يعتبر كأداة لمعالجة الخلل فيها (الفائض او العجز)؛
- الميزان التجاري بطرفيه الصادرات والواردات من المؤشرات المهمة في قياس نمو الاقتصاد.

الجانب التطبيقي:

- العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في اقتصاديات دول المغرب العربي لا تسير بصفة الية بل تخضع لعدة عوامل؛
- العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري علاقة عكسية حيث أي زيادة في سعر الصرف تؤثر بالسلب على الميزان التجاري.

ب. اختبار الفرضيات:

في بداية البحث وضعنا مجموعة من الفرضيات على شكل ايجابيات أولية ونتائج مسبقة وعلى أساسها سيتم الإجابة على الإشكالية المطروحة، وبعد اختبارها توصلنا إلى ما يلي:

6. الفرضية الأولى:

نظرا للعلاقة بين سعر الصرف والمؤشرات الاقتصادية الكلية (معدلات التضخم، ميزان المدفوعات، أسعار الفائدة، كمية النقود المتداولة) وهو ما يلزم الحكومات الى فرض نظام نقدي يتماشى واقتصاداتها وبالتالي نقبل الفرضية الأولى.

7. الفرضية الثانية:

ارتبطت عملات دول المغرب العربي بالدولار الأمريكي وبالتالي فان أي تغير في هذا الأخير يؤثر مباشرة على اقتصاداتها بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة سواء بالسلب او بالإيجاب وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

8. الفرضية الثالثة:

عندما يتعلق الامر بالدول التي تعتمد في صادراتها على استخراج المنتجات الأولية وتصديرها كما هي لا يمكن ان نعتبر ان الفائض في الميزان التجاري دلالة على صحة الاقتصاد وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة.

9. الفرضية الرابعة:

التخفيض قيمة العملة المحلية ليس بالضرورة يادي الى تحسين حالة الميزان التجاري للدولة المحلية، بل هو مشروط بالطاقة الإنتاجية ومدى مرونة الصادرات والواردات ففي بعض الحالات له تأثيرات عكسية على الاقتصاد ككل من خلال ارتفاع معدلات التضخم الناجمة عن ارتفاع المواد الأولية وبالتالي نرفض الفرضية الرابعة.

10. الفرضية الخامسة:

من خلال الدراسة والنموذج المتحصل عليه ومعامل تصحيح الخطأ السالب وذو دلالة إحصائية مما بين وجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي والميزان التجاري المغربي وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.

ت. توصيات الدراسة:

بناء على النتائج المتوصل اليها من خلال دراستنا للعلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري سواء من الجانب التحليلي او القياسي فإننا نقترح بعض التوصيات:

1. القيام بإصلاحات جذرية في النظام النقدي والمالي والتجاري من اجل مواكبة الأنظمة المالية والمصرفية في الدول المتقدمة؛
 2. بناء نموذج قياسي يدرس اثار تغيرات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي؛
 3. وضع اليات من اجل حماية تذبذبات سعر الصرف والسعي لاستقراره على المدى القصير والطويل؛
 4. من أجل تحقيق نمو اقتصادي لدول المغرب العربي نوصي بضرورة النهوض بالإنتاج الوطني وتنويعه جغرافياً وعدم الاعتماد على منتج واحد من اجل تنويع مصادر الدخل؛
 5. العمل على التقليل من حجم الواردات وخاصة المواد الاستهلاكية والتي يمكن انتاجها محلياً، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 6. تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتقديم تسهيلات من اجل استقطاب رؤوس أموال اجنبية وتكوين دخل إضافي لجلب العملة الصعبة.
- ويبقى المجال مفتوح من اجل دراسات أخرى أكثر تعمقا من اجل الامام بجميع جوانب الدراسة.

ث. آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري وتحليلنا للظاهرتين في اقتصاديات دول المغرب العربي بدت لنا جوانب مهمة تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق اليها أبرزها:

1. تأثير اعتماد اقتصاديات دول المغرب العربي على مصدر واحد على متغيرات الاقتصاد الكلي (الطاقة في حالة الجزائر وليبيا، السياحة في حالة تونس، الثروة السمكية والمعادن في حالة موريتانيا والسياسة والمعادن في حالة المغرب)؛

2. دراسة العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم؛
3. دراسة العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات البطالة؛
4. دراسة تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات لدول المغرب العربي؛
5. أثر تغير سعر الصرف على النمو الاقتصادي؛
6. العلاقة بين سعر الفائدة وسعر الصرف؛
7. اثار الاضطرابات السياسية على سعر الصرف.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أمين صيد "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2013 .
2. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007 .
3. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع — لبنان، 2003 .
4. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007 .
5. عبد المجيد قدي، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
6. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
7. فليح حسن خلف، "العلاقات الاقتصادية الدولية" مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2003 .
8. ماهر كنج شكري، مروان عطوان، " المالية الدولية: العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 .
9. محمد دياب، التجارة في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010 .
10. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 .
11. محمد كمال خليل الحمزاوي، "سوق الصرف الأجنبي ماهيته، مدركاته الأساسية، تطوره"، منشأة المعارف، مصر، 2004 .
12. النعيمي عدنان تايه، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011 .
13. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع عمان 2006 .

الرسائل والاطروحات:

1. بلحشر عائشة، "سعر الصرف الحقيقي التوازني-دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، كلية العلوم- الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2014 .
2. بلقاسم ليندة، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية -حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر/2012/2013 .

قائمة المراجع

3. بوعتروس عبد الحق، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية" حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة - الجزائر 2002.
4. درقال يمينة " تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي -رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الموسم الجامعي 2010-2011
5. علي بن قدور، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي -مولاي الطاهر-سعيدة دفعة 2004/2005.
6. مشهور هذلول بربور، "العوامل المؤثرة على انتقال أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، تخصص المصارف، الأردن، 2008.
7. نوالي سفيان - اثار تقلبات سعر صرف اليورو والدولار على التجارة الخارجية للجزائر المغرب وتونس -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الموسم الجامعي 2017-2018.
8. ولد عبد الله الشيخ، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001.

مواقع الكترونية:

1. موقع Tunisiavision - اهم اسباب وتداعيات التدهور غير المسبوق لقيمة الدينار التونسي
<https://ar.tunivisions.net/27470/ماسب-الغير-التدهور-الغیر-مسب>
2. موقع DW بالعربية- ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط
<https://www.dw.com/ar/19068874/a-ثمانية-أسباب-وراء-انهيار-أسعار-النفط>
3. مركز كارنيغي للشرق الأوسط -العجز المتنامي في ميزان التجارة الخارجية في المغرب
<https://carnegie-mec.org/2012/10/10/ar-event-3851>
4. ليدرز العربية - - قراءة في الميزان التجاري التونسي
<https://ar.leaders.com.tn/article/4671-الطيب-الت-هامي-قراءة-في-الميزان-التجاري-التونسي>
5. أبناء تونس -مشكلة العجز التجاري في تونس: الأسباب الهيكلية والحلول الممكنة
<http://www.kapitalis.com/anbaatounes/2019/03/21/مشكلة-العجز-التجاري-في-تونس-الأسباب-ال->

الدراسات:

1. علي أحمد درج الدليمي وآخرون- عنوان العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري العراقي - مجلة جامعة الانبار الاقتصادية، المجلد 11، العدد 24، 2009
2. فيتورى - عطية المهدي - ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي - دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي (الطبعة الاولى، منشورات مركز البحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا-1992.
3. مومن عبد الكريم - عبد الرحمان عبد القادر- تأثير تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2016-دراسات اقتصادية 36 (02) - مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- جامعة زيان بن عاشور الحلفة.
4. عوض فاضل إسماعيل - تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار - المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 2012.
5. مريم عبد الواحد كشك - تخفيض سعر الصرف وأثره على الميزان التجاري المصري - المجلة العلمية لقطاع كلية التجارة جامعة الأزهر-مصر، العدد 17، جانفي 2017.
6. بربري محمد أمي-مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية - دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السابع-2009
7. محسن جديان - أداء نظام سعر الصرف في دول المغرب العربي و امكانية تبني التعويم الحر -دراسة قياسية 1990-2016" مجلة الباحث العدد 17/2017

المراجع باللغات الأجنبية:

الكتب:

1. Amina LAHRECHE, **l'économie mondiale**, Edition le découverte, paris, 1999.
2. Bernard GUILLCHON, Annie KAWECKI, « **économie international** », Dunod 4 E- 2003.
3. Raphaëlle BELLENDU, Armand COLIME, « **finance international** », paris, 1993.
4. Régies BOURBONNAIS, **économétrie des séries temporelles**, 4 Edition.2016

مواقع الكترونية:

1. Investopedia -**Import Definition** <https://www.investopedia.com/terms/i/import.asp>
2. Research tips -**Panel Technique using STATA**.
<https://phd-inceif.blogspot.com/2015/03/panel-technique-using-stata.html#more>

الدراسات:

1. Chiristphe Hurlin et Valérie, " **Synthèse de tests de racine sur données de panel**", Université d'Orléans, Janvier 2005.

2. Hicham Sadok -**The Effect of Exchange Rates on Trade Balance: An Empirical Study of Morocco** - Journal of Business and Economics Review,(GATR) Enterprise Review 3 (1) 01 – 102018) .
3. J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, **Mapping a country's competitive position : a real exchange rate approach**, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3,2011.
4. Koi Nyen Wong Tuck Cheong Tang - **The effects of exchange rate variability on Malaysia's disaggregated electrical exports**, Journal of Economic Studies, Vol. 35 ISS 2, 2008,
5. Mohd Mahyideen, Jamilah & Ismail, Normaz & Law, Siong.- **A pooled mean group estimation on ICT infrastructure and economic growth in ASEAN-5 countries**. International Journal of Economics and Management. 2012.
6. Vikneswaran Manual, Wai San -**Dynamic Relationship between Trade Balance and Macroeconomic Elements : Empirical Evi-dence from Emerging Economies in Malaysia**- International Journal of Recent Technology and Engineering (IJRTE), Volume-7 Issue-5S, January 2019.

الملاحق

المحلق رقم 1 : بيانات المتغير التابع والمستقل

سعر الصرف 1 دولار امريكي مقابل العملة المحلية (rate (exchange	الميزان التجاري (Trade balance) بالدولار الامريكي	الدول	سعر الصرف 1 دولار امريكي مقابل العملة المحلية (rate (exchange	الميزان التجاري (Trade balance) بالدولار الامريكي	الدول	السنوات
0.2832	2 472 457 627,1186	الجزائر	8.9575	(926 546 472.4269)	الجزائر	1990
0.2807	981 118 631.9915		18.4729	2 522 600 303.1451		1991
0.2816	1 734 730 113.6364		21.8361	696 097 902.5463		1992
0.3044	(1 012 483 574.2444)		23.3454	(676 804 125.0803)		1993
0.3484	262 629 161.8829		35.0585	(1 498 769 383.0400)		1994
0.4181	1 726 859 602.9658		47.6627	(1 170 000 404.9263)		1995
0.4368	1 327 838 827.8388		54.7489	2 729 999 523.2790		1996
0.4609	1 516 597 960.5120		57.7074	4 610 000 551.0597		1997
0.4676	(412 745 936.6980)		58.7390	30 000 468.1728		1998
0.4638	2 028 891 763.6913		66.5739	2 610 628 773.9959		1999
0.5122	6 825 458 805.1542		75.2598	11 660 908 849.3223		2000
0.6051	3 379 606 676.5824		77.2150	8 032 118 111.7659		2001
1.2707	2 186 614 173.2284		79.6819	5 604 778 996.5111		2002
1.2929	6 309 375 000.0000		77.3950	9 753 860 068.4799		2003
1.3050	10 394 637 923.0769		72.0607	12 291 340 003.0527		2004
1.3084	17 311 421 889.3305		73.2763	23 869 927 930.3131		2005
1.3136	24 875 761 266.7479		72.6466	31 468 781 746.1519		2006
1.2626	29 149 374 306.9856		69.2924	29 962 881 932.2177		2007
1.2236	37 928 244 524.3544		64.5828	32 940 659 122.8624		2008
1.2535	10 345 432 788.1931		72.6474	(795 623 793.8316)		2009
1.2668	17 577 360 277.8655		74.3860	11 319 334 283.3329		2010
1.2242	3 483 090 998.2029		72.9379	20 206 230 231.4709		2011
1.2617	28 554 331 457.5573		77.5360	17 510 575 732.5629		2012
1.2717	3 671 935 204.8439		79.3684	5 891 513 499.0752		2013
1.2724	(18 460 311 222.8859)		80.5790	(3 651 075 342.2108)		2014
1.3812	(9 553 359 397.6253)		100.6914	(22 161 773 498.0346)		2015
1.3904	(4 699 079 401.6111)	109.4431	(22 693 070 645.8425)	2016		
1.3938	3 846 391 160.8552	110.9730	(17 670 063 889.4145)	2017		
1.3650	11 113 699 633.6996	116.5938	(11 672 147 232.5287)	2018		
1.3983	5 910 655 867.8395	119.3536	(11 736 790 245.9297)	2019		

قائمة الملاحق

يتبع للمحلق رقم 1 : بيانات المتغير التابع والمستقل

سعر الصرف 1 دولار امريكي مقابل العملة المحلية (rate (exchange	الميزان التجاري (Trade balance) بالدولار الامريكي	الدول	سعر الصرف 1 دولار امريكي مقابل العملة المحلية (rate (exchange	الميزان التجاري (Trade balance) بالدولار الامريكي	الدول	السنوات
8.0609	(86 867 776.8089)	موريتانيا	8.2423	(1 662 334 384.8198)	المغرب	1990
8.1946	(15 695 179.0086)		8.7066	(1 660 037 167.2065)		1991
8.7027	52 289 450.4005		8.5379	(1 995 360 541.1103)		1992
12.0806	85 819 876.4962		9.2987	(1 755 914 442.4132)		1993
12.3575	130 566 829.8604		9.2027	(1 935 637 020.5368)		1994
12.9768	199 885 565.0083		8.5402	(2 485 677 025.7611)		1995
13.7222	167 814 825.6111		8.7159	(1 477 672 701.6143)		1996
15.1853	83 595 806.4707		9.5271	(1 292 630 082.9222)		1997
18.8476	(50 253 316.0721)		9.6044	(1 668 098 996.2934)		1998
20.9514	(77 025 387.3250)		9.8044	(1 531 207 967.8512)		1999
23.8923	(140 691 489.6956)		10.6256	(2 170 940 438.5470)		2000
25.5629	(168 097 531.9702)		11.3030	(1 183 657 869.5921)		2001
27.1739	(128 629 059.5019)		11.0206	(1 139 912 203.9742)		2002
26.3030	(350 099 718.6633)		9.5744	(1 728 624 989.5555)		2003
26.4300	(677 572 133.8846)		8.8680	(3 208 676 014.8850)		2004
26.5528	(1 019 638 637.0482)		8.8650	(3 788 296 232.3745)		2005
26.8600	77 754 721.3634		8.7956	(4 108 542 725.9084)		2006
25.8587	(217 170 631.2988)		8.1923	(7 385 471 723.4476)		2007
23.8203	(560 838 999.9751)		7.7503	(13 125 040 321.0198)		2008
26.2366	(355 199 028.1805)		8.0571	(11 062 913 455.2134)		2009
27.5894	(109 315 646.5889)		8.4172	(10 050 254 241.3154)		2010
28.1118	127 194 754.5159		8.0899	(14 218 964 387.6933)		2011
29.6620	(959 806 732.5197)		8.6284	(15 001 158 963.4231)		2012
30.0682	(816 323 567.7560)		8.4055	(15 452 620 308.1316)		2013
30.2725	(1 109 653 976.3812)		8.4063	(13 768 364 203.0382)		2014
32.4672	(1 446 245 527.7942)		9.7643	(7 687 596 653.1139)		2015
35.2371	(987 657 483.1641)		9.8075	(10 493 907 723.6809)		2016
35.7944	(932 428 120.0411)		9.6920	(10 476 372 265.7862)		2017
35.6775	(1 270 026 344.3347)	9.3861	(12 406 217 704.9041)	2018		
36.6908	(799 611 240.4199)	9.6171	(10 904 145 804.3003)	2019		

قائمة الملاحق

يتبع للمحلق رقم 1: بيانات المتغير التابع والمستقل

سعر الصرف 1 دولار امريكي مقابل العملة المحلية rate) (exchange	الميزان التجاري (Trade balance) بالدولار الامريكي	الدول	السنوات
0.8783	(866 136 363.6364)	فرنس	1990
0.9246	(647 826 086.9565)		1991
0.8844	(1 073 948 439.6201)		1992
1.0037	(1 098 635 050.3138)		1993
1.0116	(459 568 999.6046)		1994
0.9458	(704 240 245.3209)		1995
0.9734	(294 123 690.1582)		1996
1.1059	(471 471 199.9277)		1997
1.1387	(640 994 116.0973)		1998
1.1862	(446 720 620.4687)		1999
1.3707	(722 039 833.6616)		2000
1.4387	(864 669 493.2926)		2001
1.4217	(873 039 319.1250)		2002
1.2885	(939 774 932.0916)		2003
1.2455	(781 453 231.6339)		2004
1.2974	(124 788 037.6137)		2005
1.3310	(647 633 358.3772)		2006
1.2814	(740 518 183.2371)		2007
1.2321	(1 362 876 389.9034)		2008
1.3503	(1 276 383 025.9942)		2009
1.4314	(2 270 783 847.9810)	2010	
1.4078	(3 420 017 047.8761)	2011	
1.5619	(4 251 552 596.1969)	2012	
1.6247	(4 401 612 605.4041)	2013	
1.6977	(5 228 897 920.7163)	2014	
1.9616	(4 726 855 628.0587)	2015	
2.1480	(4 485 986 964.6183)	2016	
2.4194	(5 002 273 290.8986)	2017	
2.6469	(5 232 498 394.3481)	2018	
2.9344	(4 217 795 801.5267)	2019	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات البنك العالمي (تحديث شهر جويلية 2020)

الملاحق رقم 2 : ملخص حول اختبارات جذر الوحدة في البيانات الطولية.

الاختبار	الفرضيات المختبرة	خصائص نموذج الاختبار	المزايا (+) / العيوب (-)	ملاحظات أخرى
الجيل الأول (استقلالية بين الأفراد)	IPS (2002)	- العدم: لا استقرارية لجميع الأفراد $(\rho_i = \rho = 0)$ - البديلة: استقرارية متجانسة $(\rho_i = \rho < 0)$	+ يسمح ببيانات بانل غير متوازنة لكن بعمليات محاكاة أكثر - يتطلب عددا كبيرا من الأفراد - يفترض أن جميع الأفراد لها نفس النوع من المركبات غير العشوائية - القيم الحرجة حساسة لدرجة التأخير المختارة في نماذج ADF الفردية - لا يسمح بوجود جذر وحدة لبعض الأفراد دون الأخرى	- يعتبر اختبارا مجتمعاً - أكثر ملاءمة لبيانات بانل ذات حجم معتدل (مثلاً $10 < N < 250$) و $250 < T < 25$ - يمتاز بقارب كبير للمقدرات - يفقد قوته عندما يتم تضمين المتجهات الزمنية
	IPS (2003)	- العدم: لا استقرارية لجميع الأفراد $(\rho_i = 0)$ - البديلة: استقرارية غير متجانسة $(\rho_i < 0 \text{ and } \rho_{i-h} = 0)$	+ يسمح ببيانات بانل غير متوازنة لكن بعمليات محاكاة أكثر - يتطلب عددا كبيرا من الأفراد - يفترض أن جميع الأفراد لها نفس النوع من المركبات غير العشوائية - القيم الحرجة حساسة لدرجة التأخير المختارة في نماذج ADF الفردية - لا يسمح بوجود جذر وحدة لبعض الأفراد دون الأخرى	- يعتبر كمتوسط لاختبار ستوننت - يفقد قوته عندما يتم تضمين المتجه الزمني - بشكل عام، هو أقوى من اختبارات LLC وفيشر
	Fisher's type (1999,2001)	- العدم: لا استقرارية لجميع الأفراد $(\rho_i = \rho = 1)$ - البديلة: استقرارية غير متجانسة أي $ \rho_i < 1$ لفرد واحد على الأقل	+ يسمح ببيانات بانل غير متوازنة + يمكن إجراؤه لأي نوع من جنور الوحدة + يمكن استخدام درجات تأخير مختلفة في نماذج ADF الفردية - ينبغي اشتقاق القيم الاحتمالية P-Value بواسطة محاكاة مونتتي كارلو - يعاني من مشاكل تشوه الحجم (تحيز النتائج) بوجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء	- يعتبر اختبارا مركبا - يفقد قوته عندما يتم تضمين المتجه الزمني - بوجود ارتباط بين الأخطاء المقطعية يكون أقوى من LLC
الجيل الثاني (الارتباط بين الأفراد)	Hadri (2000)	- العدم: استقرارية لجميع الأفراد $(\rho_i = \rho < 1)$ - البديلة: لا استقرارية غير متجانسة $(\rho_i = 1)$ لفرد واحد على الأقل في العينات المحدودة	+ يسمح ببيانات بانل غير متوازنة لأنه يعالج العينات المختلفة لـ N ومشاكل التقارب لـ T + عزوم التوزيع التقاربي تشتت بدقة من هذا الاختبار	- الإحصائية تبنى على بواقي اختبار LM كامتداد لاختبار KPSS الخاص بالسلاسل الزمنية - دقة النتائج تبدأ من $10 < T$ وتكتمل لما $T < 25$
	Choi (2002)	- العدم: لا استقرارية لجميع الأفراد $(\rho_i = 1)$ - البديلة: استقرارية غير متجانسة $(\rho_i < 1 \text{ and } \rho_{i-h} = 0)$	+ يسمح ببيانات بانل غير متوازنة	- يحافظ على حجم العينة كما هو - تزداد قوة الاختبار كلما زاد N - بافتراض أن T كبير - تنخفض قوة الاختبار عندما يتم تضمين المتجه الزمني في النموذج
	Chang (2002)	- العدم: لا استقرارية لجميع الأفراد $(\rho_i = \rho = 1)$ - البديلة: استقرارية غير متجانسة $(\rho_i < 1)$ لفرد واحد على الأقل	+ يسمح ببيانات بانل غير متوازنة + متوافق مع مختلف أحجام N - في حالة الارتباط الخفيف بين الأفراد، يصلح فقط لما N صغير و T كبير	- يستخدم مقارنة المتغير الأوتومي غير الخطي لإزالة الارتباط بين الأفراد - خصائصه جيدة في العينات الصغيرة - أقوى من IPS خاصة في العينات الصغيرة
الجيل الثالث (الارتباط بين الأفراد)	Pesaran(CADF) (2003)	- العدم: لا استقرارية لجميع الأفراد $(\rho_i = \rho = 1)$ - البديلة: استقرارية غير متجانسة $(\rho_i < 1 \text{ and } \rho_{i-h} = 0)$	+ يسمح ببيانات بانل غير متوازنة	- يفترض أن عامل الارتباط المشترك بين الأخطاء واحد
	Moon & Perron (2004)	- العدم: لا استقرارية لجميع الأفراد $(\rho_i = \rho = 1)$ - البديلة: استقرارية غير متجانسة $(\rho_i < 1)$ لفرد واحد على الأقل	+ يسمح ببيانات بانل غير متوازنة - يصلح في العينات الكبيرة مع T أكبر من N بكثير	- الاختبار خال من التشوه الناتج عن فرضية الاستقلالية - الاختبار قوي جدا عندما يتم تضمين ثابت تحديدي فقط في النموذج مهما كانت أحجام N و T - يوصى عندما يكون من المتوقع أن يكون الارتباط بين الأفراد نتيجة لعدة عوامل مشتركة
	Bai & Ng (2004)	- العدم: لا استقرارية لجميع الأفراد $(\rho_i = \rho = 1)$ - البديلة: استقرارية غير متجانسة $(\rho_i < 1)$ لفرد واحد على الأقل	+ يسمح ببيانات بانل غير متوازنة + تحليل PANIC يمتاز ب: تحديد مصدر عدم الاستقرار + حل مشكلة تحيز الاختبار للفرضية الصفرية + بأنه اختبار تجمعي، لذا فهو أقوى من اختبار جذور الوحدة لكل سلسلة خاصة في ظل الارتباط القوي بين الأفراد	- خصائص جيدة في العينات الصغيرة (N صغير و T كبير) - يفترض وجود K عامل مشترك - الاختبار مركب من عدة فرضيات مبنية على عدد أشعة التكامل المشترك

المصدر: إبراهيم خويلد، نظرة عامة حول اختبارات جذر الوحدة في بيانات بانل، تاريخ التصفح: 05/06/2020

المحلق رقم 3: احصائيات وصفية متغيرات الدراسة.

	TRADE_BALANCE	RATE_EXCHANGE
Date: 09/08/20 Time: 20:59		
Sample: 1990 2019		
Mean	5.56E+08	20.83515
Median	-6.91E+08	8.711213
Maximum	3.79E+10	119.3536
Minimum	-2.27E+10	0.280728
Std. Dev.	9.69E+09	28.57685
Skewness	1.291264	1.704887
Kurtosis	6.404923	5.027699
Jarque-Bera	114.1435	98.36328
Probability	0.000000	0.000000
Sum	8.34E+10	3125.272
Sum Sq. Dev.	1.40E+22	121678.8
Observations	150	150

المصدر من اعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews 10

المحلق رقم 4: اختبار جذر الوحدة للميزان التجاري في المستوى

```

. xtcips Tradebalance, maxlags(3) bglags(3)

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for Tr
> adebalance
Deterministics chosen: constant

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS = -1.306 N,T = (5,30)

```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.12	-2.25	-2.51

```

. xtcips Tradebalance, maxlags(3) bglags(3) noc

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for Tr
> adebalance
Deterministics chosen: no constant nor trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS = -0.624 N,T = (5,30)

```

	10%	5%	1%
Critical values at	-1.49	-1.61	-1.85

```

. xtcips Tradebalance, maxlags(3) bglags(3) trend

Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for Tr
> adebalance
Deterministics chosen: constant & trend

Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test

H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS = -2.660 N,T = (5,30)

```

	10%	5%	1%
Critical values at	-2.76	-2.94	-3.3

المحلق رقم 2 : اختبار جذر الوحدة للميزان التجاري بعد الفرق الأول.

```
. xtcips d.Tradebalance, maxlags(3) bglags(3)
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for D.Trad
Deterministics chosen: constant
Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test
Individual ti were truncated during the aggregation process
H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS* = -5.490 N,T = (5,29)


|                    |      |       |       |
|--------------------|------|-------|-------|
|                    | 10%  | 5%    | 1%    |
| Critical values at | -2.1 | -2.22 | -2.44 |


. xtcips d.Tradebalance, maxlags(3) bglags(3) noc
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for D.Trad
Deterministics chosen: no constant nor trend
Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test
Individual ti were truncated during the aggregation process
H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS* = -5.429 N,T = (5,29)


|                    |       |       |       |
|--------------------|-------|-------|-------|
|                    | 10%   | 5%    | 1%    |
| Critical values at | -1.48 | -1.61 | -1.84 |


. xtcips d.Tradebalance, maxlags(3) bglags(3) trend
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for D.Trad
Deterministics chosen: constant & trend
Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test
Individual ti were truncated during the aggregation process
H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS* = -4.875 N,T = (5,29)


|                    |       |       |      |
|--------------------|-------|-------|------|
|                    | 10%   | 5%    | 1%   |
| Critical values at | -2.67 | -2.82 | -3.1 |


```

المحلق رقم 3 : اختبار جذر الوحدة لسعر الصرف في المستوى.

```
. xtcips rateexchange, maxlags(3) bglags(3)
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for rateex
Deterministics chosen: constant
Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test
H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS = -1.457 N,T = (5,30)


|                    |       |       |       |
|--------------------|-------|-------|-------|
|                    | 10%   | 5%    | 1%    |
| Critical values at | -2.12 | -2.25 | -2.51 |


. xtcips rateexchange, maxlags(3) bglags(3) noc
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for rateex
Deterministics chosen: no constant nor trend
Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test
H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS = -1.406 N,T = (5,30)


|                    |       |       |       |
|--------------------|-------|-------|-------|
|                    | 10%   | 5%    | 1%    |
| Critical values at | -1.49 | -1.61 | -1.85 |


. xtcips rateexchange, maxlags(3) bglags(3) trend
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for rateex
Deterministics chosen: constant & trend
Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test
Individual ti were truncated during the aggregation process
H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS* = -1.341 N,T = (5,30)


|                    |       |       |      |
|--------------------|-------|-------|------|
|                    | 10%   | 5%    | 1%   |
| Critical values at | -2.67 | -2.82 | -3.1 |


```

المصدر من اعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata 15.

المحلقة رقم 4 : اختبار جذر الوحدة لسعر الصرف بعد الفرق الأول.

```
. xtcips d.rateexchange, maxlags(3) bglags(3)
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for D.rate
Deterministics chosen: constant
Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test
H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS = -3.995 N,T = (5,29)
Critical values at 10% 5% 1%
-2.12 -2.25 -2.51

. xtcips d.rateexchange, maxlags(3) bglags(3) noc
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for D.rate
Deterministics chosen: no constant nor trend
Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test
H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS = -3.911 N,T = (5,29)
Critical values at 10% 5% 1%
-1.49 -1.61 -1.85

. xtcips d.rateexchange, maxlags(3) bglags(3) trend
Pesaran Panel Unit Root Test with cross-sectional and first difference mean included for D.rate
Deterministics chosen: constant & trend
Dynamics: lags criterion decision General to Particular based on F joint test
H0 (homogeneous non-stationary): bi = 0 for all i
CIPS = -4.290 N,T = (5,29)
Critical values at 10% 5% 1%
-2.76 -2.94 -3.3
```

المصدر من اعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata 15

المحلقة رقم 5 : نتائج اختيار درجات التأخير المثلى لنموذج ARDL

```
ARDL(1,1) regression
Sample: 1994 - 2019
Log likelihood = -625.97884
Number of obs = 26
F( 3, 22) = 26.97
Prob > F = 0.0000
R-squared = 0.7862
Adj R-squared = 0.7571
Root MSE = 7.519e+09
```

Tradebalance	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Tradebalance L1.	.5138635	.1289126	3.99	0.001	.2465151 .781212
rateexchange --	-1.29e+09	3.21e+08	-4.04	0.001	-1.96e+09 -6.29e+08
L1.	1.11e+09	2.91e+08	3.81	0.001	5.06e+08 1.71e+09
_cons	2.06e+10	7.52e+09	2.75	0.012	5.05e+09 3.62e+10

```
e(lags) [1,2]
r1 Tradebalance 1 rateexchange 1

ARDL(1,0) regression
Sample: 1994 - 2019
Log likelihood = -635.0999
Number of obs = 26
F( 2, 23) = 6.04
Prob > F = 0.0078
R-squared = 0.3444
Adj R-squared = 0.2874
Root MSE = 1.044e+10
```

Tradebalance	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Tradebalance L1.	.5391889	.1725301	3.13	0.005	.1822831 .8960947
rateexchange	3.85e+09	5.39e+09	0.71	0.482	-7.30e+09 1.50e+10
_cons	-3.94e+08	5.83e+09	-0.07	0.947	-1.25e+10 1.17e+10

```
e(lags) [1,2]
r1 Tradebalance 1 rateexchange 0
```

```

ARDL(1,2) regression
Sample: 1994 - 2019
Log likelihood = -588.20905
Number of obs = 26
F( 4, 21) = 47.63
Prob > F = 0.0000
R-squared = 0.9007
Adj R-squared = 0.8818
Root MSE = 1.800e+09

```

Tradebalance	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Tradebalance					
L1.	.8899886	.0835599	10.65	0.000	.7162163 1.063761
rateexchange					
--.	2.73e+09	7.09e+08	3.85	0.001	1.26e+09 4.21e+09
L1.	-2.78e+09	1.03e+09	-2.70	0.013	-4.92e+09 -6.39e+08
L2.	1.04e+09	6.94e+08	1.50	0.149	-4.05e+08 2.48e+09
_cons	-1.02e+10	5.29e+09	-1.93	0.068	-2.12e+10 8.17e+08

```

e(lags)[1,2]
Tradebalance rateexchange
r1 1 2

```

```

ARDL(1,0) regression
Sample: 1994 - 2019
Log likelihood = -545.02872
Number of obs = 26
F( 2, 23) = 18.11
Prob > F = 0.0000
R-squared = 0.6117
Adj R-squared = 0.5779
Root MSE = 3.268e+08

```

Tradebalance	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Tradebalance					
L1.	.2500632	.2120168	1.18	0.250	-.1885269 .6886533
rateexchange					
--.	-4.12e+07	1.55e+07	-2.65	0.014	-7.33e+07 -9010259
_cons	7.31e+08	3.45e+08	2.12	0.045	1.67e+07 1.44e+09

```

e(lags)[1,2]
Tradebalance rateexchange
r1 1 0

```

```

ARDL(1,0) regression
Sample: 1994 - 2019
Log likelihood = -558.15632
Number of obs = 26
F( 2, 23) = 140.78
Prob > F = 0.0000
R-squared = 0.9245
Adj R-squared = 0.9179
Root MSE = 5.415e+08

```

Tradebalance	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
Tradebalance					
L1.	1.062048	.1160228	9.15	0.000	.8220369 1.30206
rateexchange					
--.	3.38e+08	4.22e+08	0.80	0.431	-5.35e+08 1.21e+09
_cons	-5.09e+08	4.69e+08	-1.09	0.288	-1.48e+09 4.60e+08

```

e(lags)[1,2]
Tradebalance rateexchange
r1 1 0

```

المصدر من اعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata 15

المحلق رقم 9: نتائج مقدرَة MG.

Mean Group Estimation: Error Correction Form (Estimate results saved as mg)						
D. Tradebalance	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ect rateexchange	2.90e+09	2.25e+09	1.29	0.198	-1.51e+09	7.31e+09
SR ect	-.3059348	.1299576	-2.35	0.019	-.5606471	-.0512226
rateexchange D1.	-1.48e+09	2.04e+09	-0.73	0.468	-5.48e+09	2.52e+09
_cons	8.95e+08	2.84e+09	0.31	0.753	-4.68e+09	6.47e+09

المصدر من اعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata 15

المحلق رقم 10: نتائج مقدرَة DFE

Dynamic Fixed Effects Regression: Estimated Error Correction Form (Estimate results saved as DFE)						
	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
ect rateexchange	-1.95e+08	1.08e+08	-1.80	0.071	-4.07e+08	1.70e+07
SR ect	-.3642658	.0592424	-6.15	0.000	-.4803787	-.2481528
rateexchange D1.	-8.74e+08	1.94e+08	-4.50	0.000	-1.26e+09	-4.94e+08
_cons	2.51e+09	1.03e+09	2.44	0.015	4.95e+08	4.52e+09

المصدر من اعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata

المحلق رقم 11: نتائج مقدره PMG كل دولة على حدى.

Pooled Mean Group Regression (Estimate results saved as PMG)						
Panel Variable (i): Cross		Number of obs = 145				
Time Variable (t): Years		Number of groups = 5				
		Obs per group: min = 29				
		avg = 29.0				
		max = 29				
		Log Likelihood = -3292.166				
D.		Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
Tradebalance	ect	-4.64e+07	1.05e+07	-4.40	0.000	-6.70e+07 -2.57e+07
	rateexchange					
Cross_1	ect	-.3564625	.1091066	-3.27	0.001	-.5703075 -.1426176
	rateexchange					
	D1.	-9.31e+08	2.71e+08	-3.43	0.001	-1.46e+09 -4.00e+08
	_cons	6.20e+09	2.15e+09	2.88	0.004	1.98e+09 1.04e+10
Cross_2	ect	-.4303215	.1495785	-2.88	0.004	-.72349 -.137153
	rateexchange					
	D1.	-7.49e+09
	_cons	3.32e+09	2.02e+09	1.64	0.101	-6.50e+08 7.28e+09
Cross_3	ect	-.0417068	.0620322	-0.67	0.501	-.1632877 .079874
	rateexchange					
	D1.	2.06e+09	5.70e+08	3.61	0.000	9.39e+08 3.17e+09
	_cons	-6.51e+08	4.67e+08	-1.40	0.163	-1.57e+09 2.63e+08
Cross_4	ect	-.6409237	.172246	-3.72	0.000	-.9785196 -.3033278
	rateexchange					
	D1.	3.05e+07	4.24e+07	0.72	0.472	-5.26e+07 1.14e+08
	_cons	4.33e+08	2.20e+08	1.97	0.049	1221347 8.65e+08
Cross_5	ect	.0427698	.0721522	0.59	0.553	-.098646 .1841856
	rateexchange					
	D1.	1.39e+09	1.17e+09	1.19	0.233	-8.94e+08 3.68e+09
	_cons	-1.38e+08	1.30e+08	-1.06	0.290	-3.92e+08 1.17e+08

المصدر من اعداد الطالبين بناء على مخرجات Stata

الفهرس

رقم الصفحة	اليان
III	الاهداء
IV	شكر وعرفان
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
IX	قائمة الاختصارات والرموز
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم حول السعر الصرف والميزان التجاري
3	المطلب الأول: المفاهيم والادبيات حول سعر الصرف
3	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف
4	الفرع الثاني: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له
7	الفرع الثالث: سوق الصرف الأجنبي
9	المطلب الثاني: الميزان التجاري - مفاهيم وتعريف
10	الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري
10	الفرع الثاني: اقسام الميزان التجاري
11	الفرع الثالث: التوازن والاختلال في الميزان التجاري
12	المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف على الميزان التجاري
13	الفرع الأول: وضعية الميزان التجاري في ضل تغيرات سعر الصرف
15	الفرع الثاني: دور سعر الصرف في علاج الخلل في الاقتصاد
16	الفرع الثالث: تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري لاقتصاديات الدول النامية
18	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
18	المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية
19	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
20	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

22	خلاصة الفصل الأول
6	الفصل الثاني: الدراسة القياسية للعلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والميزان التجاري
24	تمهيد
25	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة
25	المطلب الأول: التعريف بعينة، فترة، متغيرات ونموذج الدراسة
25	الفرع الأول: عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة
25	الفرع الثاني: نموذج الدراسة
26	المطلب الثاني: مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة
26	الفرع الأول: مصادر جمع البيانات
26	الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
32	المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج
32	المطلب الأول: الدراسة التحليلية
32	الفرع الأول: تحليل سعر الصرف لدول المغرب العربي
34	الفرع الثاني: تحليل الميزان التجاري لدول المغرب العربي
39	المطلب الثاني: الدراسة القياسية
39	الفرع الأول: مقاييس الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
40	الفرع الثاني: تحليل النتائج
47	خلاصة الفصل
49	الخاتمة
53	قائمة المراجع
53	المراجع باللغة العربية
60	قائمة الملاحق
70	الفهرس